أثر محددات الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية

"دراسة ميدانية"

إعـــــداد

الباحث / السيد عوض السيد أحمد شبانه

مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

جامعة مدينة السادات

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد أحمد أحمد شاهين

أستاذ المراجعة

رئيس قسم المحاسبة والمراجعة

عميد كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

ملخص البحث:

استهدف البحث دراسة أثر محددات الإفصاح عن مؤشرات ومعلومات الشمول المالي على تعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية من خلال تقديم قائمة للإفصاح عن معلومات الشمول المالي تضم مؤشرات كمية ومالية ومدى تأثيرها على تعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية، وللتحقق من أهداف وفروض البحث تم اتباع أسلوب الاستقصاء، من خلال عينة مكونة من ٤ فئات تشمل مصرفيين وأكاديميين ومحللين ماليين وعملاء، وتم التوصل إلى قبول الفرض الأول وهو "توجد اختلافات بين آراء المستقصي منهم حول مؤشرات الإفصاح عن معلومات الشمول المالي للبنوك التجارية المصرية"، ورفض الفرض الثانى وهو " توجد اختلافات بين آراء المستقصي منهم حول تأثير محددات الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على تعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية. وأيضاً قبول الفرض الثالث وهو "توجد علاقة بين محددات الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية".

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، تعزيز جودة التقارير المالية.

Abstract:

The research aimed to study the impact of the determinant's disclosure of financial inclusion indicators and information on enhancing the quality of financial reports for commercial banks by providing a list for the disclosure of financial inclusion information that includes quantitative and financial indicators and their impact on enhancing the quality of financial reports for commercial banks. To

verify the objectives and hypotheses of the research, the survey method was followed, through a sample of 4 categories, including bankers, academics, financial analysts and clients. The first hypothesis was accepted, which is “there are differences between the opinions of the respondents about the indicators of disclosure of financial inclusion information for Egyptian commercial banks,” and the second hypothesis was rejected, which is “there are differences between the opinions of the respondents about the impact of the determinants of disclosure of financial inclusion indicators on enhancing the quality of financial reports For Egyptian commercial banks, as well as accepting the third hypothesis, which is "there is a relationship between the determinants of disclosure of indicators of financial inclusion and the enhancement of the quality of financial reports for Egyptian commercial banks."

Keywords: financial inclusion, Enhancing the quality of financial reports.

أولاً: الإطار العام للبحث:

١- مقدمة:

فرضت ثورة التكنولوجيا الرقمية والتحول الرقمي وتداعيات وباء كورونا Covid 19 المزيد من الفرص والتحديات على البنوك لتلبية احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية، ومواجهة المنافسة المتنامية والناجمة عن التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية. وتسعى مصر دائماً نحو ملاحقة تلك التطورات وتحقيق استراتيجيتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، والذي يعد الشمول المالي أحد الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيقها. بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد على كافة المستويات (الدولية، الإقليمية، المحلية) بالشمول المالي، فقد قامت منظمات دولية مثل البنك الدولي the World Bank، التحالف من أجل الشمول المالي Alliance (AFI) for Financial Inclusion والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء Consultative Group (CGAP) to Assist the Poor بتنظيم ورعاية العديد من المؤتمرات والندوات المتعلقة بالشمول المالي لما له من أهمية كبيرة في العديد من البلدان النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، كما أصدرت لجنة بازل في ٣١ مارس ٢٠١٦ وثيقة استرشادية حول المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة بخصوص التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية المرتبطة بالشمول المالي، وتهدف هذه الورقة إلى مساعدة المشرفين على الاستجابة للتغيرات والابتكارات في المنتجات والخدمات وقنوات اتصال المؤسسات المالية (شحاته، ٢٠١٩).

وفى سياق توجه الدولة المصرية نحو الرقمنة والشمول المالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وشمول كافة فئات المجتمع تحت مظلة الاقتصاد الرسمي عن طريق توفير خدمات مالية تناسب تلك الفئات وتقديم مبادرات عديدة سواء على مستوى الأفراد أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد على الجهاز المصرفي في توفير تلك الخدمات للعملاء في المقام الأول. ولتحقيق هذا التوجه، وفي إطار السعي نحو إزالة الأسباب والعوائق الأساسية التي تحول دون وصول الخدمات والمنتجات المصرفية لكافة فئات المجتمع؛ اهتمت الدولة بتهيئة المناخ العام والأطر التشريعية والتنظيمية، لذلك تم إنشاء المجلس الأعلى للمجتمع الرقمي بالقرار الجمهوري رقم (٥٠١) لسنة ٢٠١٧، وصدر القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي (عقل؛ زهري، ٢٠٢٠)، كما صدر كتاب البنك المركزي المصري بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٩ بشأن تعليمات حماية حقوق العملاء والتي منها نشر الثقافة والتوعية المالية، واستكمالاً لما تقدم ونظراً لأن تحقيق ذلك الأمر يتطلب مزيداً من المشاركة الفعالة للبنوك، فقد ألزم البنك المركزي في كتابه الدوري بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٠ البنوك إنشاء إدارة مستقلة للشمول المالي داخل البنوك تتبع المسئول التنفيذي الرئيسي أو نائبه التابع له قطاع الأعمال وتتولى عملية التنسيق داخلياً بين إدارات ووحدات البنك من ناحية والبنك المركزي من ناحية أخرى فيما يتعلق بالشمول المالي، وصدور قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم (١٩٤)

لسنة ٢٠٢٠، والذي تضمن لأول مرة باباً لتنظيم خدمات ونظم الدفع والتكنولوجيا المالية بهدف دعم التحول الرقمي وتبنى ابتكارات التكنولوجيا المالية والشمول المالي في القطاع المصرفي المصري، علاوة على المبادرات التي أطلقها البنك المركزي المصري بهدف تفعيل الرقمنة المصرفية وتحقيق الشمول المالي.

ونتيجة الاهتمام المتزايد بأنشطة الشمول المالي أصبح لزاماً على البنوك تقديم معلومات إضافية عن استراتيجياتها المستقبلية للمشاركة في أنشطة الشمول المالي، والتي ما زال يُنظَر لأنشطة الشمول المالي على أنها تندرج ضمن تعريف الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (Alm & Ameen, 2021 El-Din). ويرى (Bose et al. 2016) أن الكشف عن أنشطة الشمول المالي يمكن أن يقلل من عدم التماثل في المعلومات بين المديرين وأصحاب المصلحة، إلى جانب ذلك، يقلل من تكاليف الوكالة، ويحسن ربحية البنوك. كما ينظر في الكشف عن أنشطة الشمول المالي في إطار الكشف عن المعلومات غير المالية المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية داخل المصارف. وتعتبر المعلومات غير المالية مكملة للمعلومات المالية في تقييم الأداء العام، بالإضافة إلى المساعدة على خلق ميزة تنافسية وتحسين الربحية. كما أظهرت بعض الدراسات (Ikram & Lohdi., 2015; Allen et al., 2016; Bose et al, 2017) ضرورة الإفصاح عن أنشطة الشمول المالي كأحد أنواع الإفصاحات غير المالية، نظراً لأنه يلبى احتياجات المعلومات لمجموعة متزايدة من أصحاب المصلحة.

وفي ضوء ما سبق أصبح من الضرورة وجود نماذج موضوعية ومؤشرات للإفصاح عن مستويات الشمول المالي وفق أطر ومعايير واضحة، وضرورة تبنى أساليب مناسبة للإفصاح عن هذه النماذج والمؤشرات ضمن التقارير المالية التي تصدرها البنوك التجارية، ودورها في توفير معلومات مالية وغير مالية تسهم في تقييم الأداء المصرفي من قبل مساهمي تلك البنوك وإدارتها التنفيذية فضلاً عن توفير معلومات للعملاء حول الشمول المالي، وقيام السلطات والأجهزة الرقابية بتحليلها للاطمئنان على سلامة القطاع المصرفي، خاصة وأن جودة التقارير المالية ترتبط بمدى قدرة المعلومات المفصح عنها على إحداث فرق في قرارات مستخدمي التقارير المالية، وضرورة تبني البنوك التجارية تطوير الإفصاح الموجه بالعميل فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالخدمات التي تقدمها البنوك وتكلفة تلك الخدمات بشكل معلن سواء بالتقارير المالية أو على المواقع الإلكترونية للبنوك أو داخل فروعها عبر الشاشات الإلكترونية. لذا فإن التعرف على أثر الإفصاح عن مؤشرات ومعلومات الشمول المالي وأثرها على تعزيز جودة التقارير المالية والإفصاحات المتعلقة بها يعد من المواضيع التي تستوجب المزيد من البحث.

٢- مشكلة الدراسة:

تواجه البنوك التجارية ضغوطاً كبيرة من أصحاب المصالح بغرض زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات، نظراً لحاجتهم إلى البيانات والمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية؛ حيث يعتمد أصحاب المصالح على المعلومات من مصادر أهمها التقارير المالية والإفصاحات المنشورة على المواقع الإلكترونية للبنوك (الشطناوي، ٢٠١٨)، وأشارت دراسات عديدة (Haji &Hossain, 2016; Dima et al., 2013; Hahn & Michael, 2013; Bachoo et al., 2013; إلى أن التقارير المالية الحالية لا تعكس أداء الشركة بشكل حقيقي وفقدت قدرتها كأداة للإفصاح عن كافة المعلومات التي تلبي احتياجات أصحاب المصالح، وبالتالي فأن التقارير المالية الحالية لابد من تطويرها لتشمل المعلومات غير المالية جنباً إلى جنب مع المعلومات المالية لتفي بأغراض أصحاب المصالح، وبالتالي فإن الإفصاح عن المعلومات غير المالية ضمن التقارير المالية سيؤدي إلى إنتاج تقارير معلوماتية عالية الجودة وخلق قيمة لكافة أصحاب المصالح.

ومن ثم تطلب هذا الأمر اتفاق جميع مستخدمي البيانات المهتمين بإنتاج وتوصيل واستخدام المعلومات المحاسبية على ضرورة إجراء تغييرات في محتويات التقارير المالية الحالية، وذلك من خلال الزيادة في الإفصاح عن المعلومات لتحسين جودة المعلومات وزيادة الثقة فيها، وتقديم قيمة مضافة مما يساهم في تقديم نظرة متكاملة عن إمكانية الشركة على خلق القيمة لأصحاب المصالح (الشطناوي، ٢٠١٨). وبما أن جودة التقارير المالية ترتبط بمدى قدرة تلك المعلومات المفصح عنها على إحداث فرق في قرارات مستخدمي

التقارير المالية، حيث يرى الاتحاد الدولي للمحللين الماليين(Financial Analysts Federation (FAF أن جودة التقارير المالية تعني الشفافية والوضوح وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب.

ويعد الإفصاح عن الشمول المالي بمثابة إفصاح عن المعلومات غير المالية والمسؤولية الاجتماعية التي يجب على البنوك إدراجها في تقاريرها السنوية. كما أنه أحد أهم مؤشرات أداء الاستدامة (SPIs) بالنسبة للبنوك لإظهار الالتزام بالاستدامة المصرفية، حيث يعد الإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية مهم للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية سواء على مستوى المساهمين أو العملاء. إلا أن إفصاح البنوك عن الشمول المالي غير كافي ومن مظاهر ذلك ما يلي:

- اعتبار الإفصاح عن الشمول المالي أحد أشكال إفصاحات المسئولية الاجتماعية للبنوك التجارية.
- اختلاف أساليب الإفصاح عن الشمول المالي لدى البنوك، حيث تقوم البنوك بالإفصاح عنه لدعم موقف البنوك في تأييد المبادرات المختلفة.
- عدم استخدام البنوك نماذج للإفصاح المحاسبي عن الشمول المالي في قوائمها المالية.
- لا يوجد نماذج محددة للإفصاح عن أنشطة الشمول المالي تعتمد عليها البنوك التجارية، وكذلك لا تفصح البنوك التجارية في قوائمها المالية أو الإفصاحات المتممة أو تقارير الاستدامة عن مؤشرات كافية عن أنشطة الشمول المالي.
- تفصح البنوك عن بعض الخدمات التي تقدمها على مواقعها الإلكترونية دون تحديد واضح لتكلفة تلك الخدمات مما يصعب على العميل اتخاذ القرار المناسب كأحد أصحاب المصالح.
- ما زال هناك قصور لدى البنوك في بناء مؤشرات تستخدمها في الإفصاح عن الشمول المالي، وقد يرجع ذلك على عدم قيام الجهات الرقابية بتحديد نماذج محددة للإفصاح عن الشمول المالي أو جعل الإفصاح عنه بشكل اختياري.

وفى ضوء ما سبق تتجسد مشكلة البحث في وجود قصور في النماذج المستخدمة في الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي وانعكاساتها على تعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية. ومن ثم تتناول الدراسة تحليل ودراسة تأثير الإفصاح عن معلومات الشمول المالي على التقارير المالية للبنوك التجارية، وتقديم قائمة مقترحة تجسد أهم مؤشرات الشمول المالي بشكل كمي ومالي، ويكون مرشد للبنك المركزي والبنوك التجارية للإفصاح عن الشمول المالي، وفقاً لمتطلبات بازل٣ كمعايير دولية للرقابة المصرفية، وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية، وارشادات البنك الدولي the World Bank، ومجموعة دول العشرين G20 بالتعاون مع التحالف من أجل الشمول المالي (AFI) Alliance for Financial Inclusion والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) Consultative Group to Assist the Poor، والمبادرة العالمية للتقارير (GRI) ومجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات تتمثل فيما يلى:

١) ما هي طبيعة ومحددات الإفصاح عن أنشطة الشمول المالي بالمؤسسات المصرفية؟
٢) ما هي طبيعة ومحددات جودة التقارير المالية في المؤسسات المصرفية وفقاً للمعايير التنظيمية والمحاسبية؟
٣) ما هي طبيعة العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية؟

٣- أهدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث فى قياس أثر محددات الإفصاح عن معلومات الشمول المالى على تعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية، وتقديم قائمة تجسد أهم مؤشرات الشمول المالى بشكل كمى ومالى، وآليات الإفصاح عنها وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى كسلطة إشرافية ورقابية، وإرشادات البنك الدولي the World Bank، ومجموعة دول العشرين G20 بالتعاون مع التحالف من أجل الشمول المالي (AFI) Alliance for Financial Inclusion والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) Consultative Group to Assist the Poor والمبادرة العالمية للتقارير (GRI) ومجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، وينبثق عن الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلى:

١) تحليل طبيعة ومحددات الإفصاح عن أنشطة الشمول المالي بالمؤسسات المصرفية.
٢) تحديد طبيعة ومحددات جودة التقارير المالية في المؤسسات المصرفية وفقاً للمعايير التنظيمية والمحاسبية.
٣) تقديم قائمة مقترحة للإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي بالمؤسسات المصرفية.
٤) الكشف عن طبيعة العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية.

٤- فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث يسعى البحث إلى التحقق من الفروض التالية:

١) توجد اختلافات بين آراء المستقصي منهم حول مؤشرات الإفصاح عن معلومات الشمول المالى للبنوك التجارية المصرية.
٢) توجد اختلافات بين آراء المستقصى منهم حول تأثير الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى على تعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية.
٣) توجد علاقة بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى وتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية

٥- أهمية البحث:

١/٥ تزايد الاهتمام بموضوع البحث على المستوى الدولى والإقليمى والمحلى، حيث تعكف مجموعة البنك الدولى والتحالف الدولى من أجل الشمول المالى على توسيع نطاق الشمول المالى من خلال توسيع نطاق الخدمات الاستشارية والدعم الفنى للمساعدة فى الوصول إلى أكبر عدد من الأشخاص ممن لا يتعاملون مع البنوك في كل أنحاء العالم.

٢/٥ تزايد اهتمام الجهات الرقابية والبنك المركزى المصرى بتطبيق الشمول المالى كأحد دعائم تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠، حيث ألزم البنك المركزى البنوك بالوصول بنسبة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى ٢٠٪ من محفظة الائتمان بنهاية ٢٠١٩ بهدف تعزيز ودعم خطط التوسع والنمو وزيادة التغطية الجغرافية والوصول إلى أماكن تجمعات تلك المشروعات(إبراهيم والصعيدى، ٢٠١٨)، بما يساعد على تحقيق طفرة اقتصادية وتنموية من خلال إتاحة أدوات جديدة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وكذلك الأفراد للدخول فى الاقتصاد الرسمى، والعمل على تذليل العقبات أمامهم سواء تمويلية وغيرها، بما يساعد تلك المشروعات على العمل والاستمرار، وكذلك وجود مجالات يتم استثمار المدخرات المتوفرة لدى البنوك من خلالها.

٣/٥ الأهمية التي اكتسبها الشمول المالي وخاصة في ظل سعى الدول عن طريق تطبيق أنظمة مالية تسعى من خلالها إلى التقدم والتطور وإدارة مقدرات شعوبها وتحقيق العدالة والرقابة والتطور الاقتصادى.

٤/٥ الدور الاقتصادي للشمول المالي والذي يتمثل في مساعدة القطاع المصرفي في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، ومن ثم توسيع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية، والتى تسهم فى تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالى للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد.

٥/٥ ما تقدمه الدراسة الحالية من إسهامات فى تقديم قامة مقترحة للإفصاح عن أنشطة الشمول المالى من خلال مجموعة من مؤشرات القياس التى يمكن أن تستعين بها البنوك فى قياس الشمول المالى.

٦- الدارسات السابقة:

يتناول الباحث أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث وذلك كما يلي:

استهدفت دراسة (Ramzan et al, 2021) تحليل تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) على الأداء المالي، والشمول المالي، والاستقرار المالي للقطاع المصرفي من خلال دراسة مدى تأثير تركيز البنوك على أنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي متمثل العائد على الأصول، والعائد على حق الملكية، وربحية السهم، والشمول المالي متمثل في عدد فروع البنوك لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، عدد أجهزة الصرف الآلي لكل ١٠٠،٠٠٠ من السكان، بما يساهم في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي. وتوصلت الدراسة إلى

وجود علاقة إيجابية كبيرة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للبنوك. علاوة على ذلك، تشير النتائج إلى وجود صلة إيجابية بين مبادرات المؤسسات المالية ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يعني أنه مع زيادة البنوك لاستثماراتها في مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، ستزداد مؤسساتهم المالية من حيث عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي. بعبارة أخرى، للوصول بشكل أفضل إلى أعداد أكبر من العملاء وخدمتهم، مما يحتم على البنوك إنشاء شبكات كبيرة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي.

واستهدفت دراسة (Alm El-Din & Ameen., 2021) تحليل ودراسة العلاقة بين الإفصاح عن الشمول المالي وأداء الصناعة المصرفية وتأثير Covid-19 على هذه العلاقة. من خلال دراسة نظرية تحليلية، وتظهر النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى الأداء المالي والإفصاح عن الشمول المالي، كما أن الإفصاح عن أنشطة الشمول المالي في البنوك المصرية ليست إلزامية بموجب القوانين الحالية. بما يتيح الاختيار للبنوك المشاركة في مثل هذه الأنشطة والإفصاح عن هذه المعلومات، كما توصلت إلى أن توجيهات ولوائح البنك المركزي المصري تعتبر أحد محددات الإفصاح عن الشمول المالي، كما تدعم النتائج التي تم التوصل إليها دعمًا نظريًا للدور المفيد لأنشطة الشمول المالي وتضيف إلى المجموعة المتزايدة من أدبيات الشمول المالي التي تستكشف فوائد المشاركة المصرفية في أنشطة الشمول المالي بما يزيد من المسئولية الاجتماعية للشركات وخاصة في ظل انتشار Covid 19.

وتناولت دراسة (Lee et al, 2020) بيان تأثير الشمول المالي على نمو المبيعات للشركات في البلدان النامية من خلال مقارنة قدرة الشركات الكبيرة في الحصول على التمويل اللازم لتمويل نشاطها مقارنة بالشركات الصغيرة التي لا تتمتع بنفس المركز المالي للشركات الكبيرة وخاصة في ظل الأزمة المالية العالمية وفى ظل الظروف العادية التي تكون فيها حالة من الاستقرار، ودراسة دور الابتكار المالي في التأثير على العلاقة بين الشمول المالي ونمو المبيعات، ودور صانعي السياسات من وضع مبادئ توجيهية وإجراءات ومبادرات لمتابعة الابتكار المالي الذى يساعد على زيادة وصول الشركات إلى الخدمات المالية وتعزيز نمو مبيعاتها. وتظهر النتائج أن الشمول المالي مفيد لنمو مبيعات الشركات خلال الأوقات العادية عنها في بعض أوقات الأزمات سواء على مستوى الدولة أو الشركات. كما تظهر النتائج أن العلاقة الإيجابية بين الشمول المالي ونمو المبيعات تختفي عند إضافة الابتكار المالي. حيث يشير هذا إلى أن السياسات التي تعزز الشمول المالي قد تكون وحدها مفيدة في تحفيز نمو مبيعات الشركات.

وقدمت دراسة (Le et al, 2019) توضيح ودراسة اتجاه الشمول المالي في آسيا وتأثيره على الكفاءة المالية والاستدامة المالية. نظرًا لكون الشمول المالي أحد أهم أبعاد التطوير المالي، كما تعد الكفاءة المالية المدى الذي يؤدي به النظام المالي وظائفه، وتشير نتائج الدراسة إلى أن تزايد الشمول المالي يؤثر سلبًا على الكفاءة المالية، بينما يؤثر بشكل إيجابي على الاستدامة المالية. وذلك سواء بشكل إجمالي على الدول محل الدراسة أو على مستوى كل الدولة أو على مستوى مجموعات الدول ذات مستويات الدخل المختلفة. وهذا يعني أنه على الرغم من وجود إجماع حول تزايد الشمول المالي والحفاظ على الاستدامة المالية، يجب إعطاء الاهتمام المناسب للأثر الجانبي لعدم الكفاءة المالية المرتبطة بزيادة الشمول المالي.

في حين قدمت دراسة (شحاته، ٢٠١٩) نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي Financial Inclusion بأبعاده الثلاثة (الإتاحة، الوصول، والاستخدام)، وبيان تأثيره على معدلات الأداء المصرفي بالبنوك التجارية المصرية، وكذلك تقديم قائمة مقترحة للإفصاح عن معلومات الشمول المالي في ضوء المعايير التنظيمية والمحاسبية. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك التجارية المصرية من حيث الملكية بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي وذلك لصالح البنوك العامة يليها الفروع الأجنبية ثم البنوك الخاصة، وكذلك من حيث تحسين الأداء المصرفي خاصة فيما يتعلق بصافي العائد على متوسط حقوق الملكية كأحد مؤشرات الربحية، وكذلك إجمالي القروض/ إجمالي الودائع كأحد مؤشرات السيولة، فضلاً عن وجود تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل متطلبات الشمول المالي بأبعاده المختلفة وتحسين معدلات الأداء المصرفي بهذه البنوك من حيث: مؤشرات الربحية، والسيولة، ومؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية محل الدراسة.

كما استهدفت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٩) التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة، كما تهدف إلى قياس أثر الإفصاح عن معلومات الشمول المالي في تعزيز مصداقية التقارير المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم تحسين مستوي الإفصاح بالتقارير المالية وجذب المزيد من الاستثمارات في سوق الاوراق المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن تعميم الخدمات المالية على مختلف شرائح المجتمع سوف يساعد في خلق الظروف اللازمة التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمختلف مجالاتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويوجد ارتباط ايجابي بين الإفصاح عن الشمول المالي وبين شفافية الإفصاح عن الأداء المالي للمؤسسات البنكية ومن ثم التقليل من عدم تماثل المعلومات المفصح عنها في سوق الاوراق المالية، والذي ينعكس بشكل ايجابي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مصداقية التقارير المالية.

وتناولت استهدفت دراسة (أحمد، ٢٠١٩) بيان أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن معلومات الشمول المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة. كما استهدفت الدراسة أيضاً عرض وتحليل أهمية كلاً من تقارير الأعمال المتكاملة والشمول المالي، وعرض محددات الافصاح عن الشمول المالي بالبنوك. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للآليات الداخلية لحوكمة الشركات متمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالي عند مستوى معنوية ٥٪. حيث إن وجود وتفعيل هذه الآليات يؤدى إلى تحسين مستوى الافصاح عن الشمول المالي، وبالتالي الحد من عدم تماثل المعلومات، وزيادة أداء البنك وتحسين سمعته.

ومن العرض والتحليل السابق للدراسات السابقة يستخلص الباحث النقاط التالية لتحديد الفجوة البحثية وما تضيفه الدراسة الحالية:

- الدراسات التي تناولت الإفصاح عن الشمول المالي اقتصرت على عدد محدود جداً من مؤشرات الشمول المالي، وهي مؤشرات غير كافية للتعبير عن الشمول المالي، ولم تتناول تكلفة تقديم تلك الخدمات للحكم على مدى معقولية تكلفة هذه الخدمات من قبل العملاء.
- اختلفت الدراسات فى تناولها للإفصاح عن الشمول المالى لعدم وجود مقاييس واضحة ومتفق عليها تطبقها البنوك لقياس الشمول المالى، وأيضا عدم وجود آليات وطرق متفق عليها للإفصاح عن الشمول المالى سواء فى القوائم المالية أو الإفصاحات المتممة، فيمكن الإفصاح عن االشمول المالى كأحد إفصاحات المسئولية الاجتماعية للبنوك، كما يمكن تناول الإفصاح عن الشمول المالى بأنه يعزز مصداقية القوائم المالية.
- حداثة الشمول المالى فى مصر حيث بدأ البنك المركزى المصرى بمجموعة من المبادرات فى عام ٢٠١٧م لإلزام البنوك بتطبيق الشمول المالى، ومن ثم تحتاج الجهات التنظيمية والرقابية وأيضاً البنوك لبعض الوقت للوصول إلى نماذج ومؤشرات متق عليها للقياس والإفصاح عن الشمول المالى.

ما تضيفه الدراسة الحالية:

- تقدم الدراسة الحالية قائمة مقترحة للبنوك التجارية يمكن من خلالها الاعتماد عليها فى القياس المحاسبى والمالى وبشكل كمى ونوعى عن مؤشرات الشمول المالى، كما يُمكن هذا النموذج البنوك التجارية فى الحكم عن مدى التقدم والتوسع فى أنشطة الشمول المالى الذى أصبح جزء لا يتجزأ من الأنشطة المالية والمجتمعية للبنوك فى الوقت الراهن.
- تساعد تلك الدراسة البنوك التجارية فى تقييم أنشطتها المتعلقة بالشمول المالى والإفصاح عنها من خلال نموذج معد لذلك، يتناول مؤشرات الشمول المالى حتى يتسنى لمتخذ القرار سواء الداخلى أو الخارجى من تقييم أداء البنك ومدى استجابته للمستجدات على الساحة التمويلية والمصرفية ومدى قدرة البنوك التجارية على تحقيق الاستدامة المالية وقدرتها على الاستمرار.
- تعد هذه الدراسة واحدة من أهم الدراسات فى مجال القياس والإفصاح عن الشمول المالى، حيث تقدم نموذجاً مقترح للإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى ومدى تأثيره على التقارير المالية للبنوك التجارية.

٧- خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث والتحقق من صحة فروضه سيتم تقسيم البحث كما يلي:

أولاً: الإطار العام للبحث.

ثانياً: الشمول المالي بين المفهوم والأهداف ودوافع التطبيق بالبيئة المصرية.

ثالثاً: طبيعة الإفصاح عن الشمول المالي بالتقارير المالية وآليات تدعيمه في ضوء المعايير التنظيمية والمحاسبية:

رابعاً: القائمة المقترحة للإفصاح عن الشمول المالي في ضوء الجهود الدولية والبحثية.

خامساً: طبيعة ومحددات جودة التقارير المالية في المؤسسات المصرفية وفقاً للمعايير التنظيمية والمحاسبية.

سادساً: انعكاسات الإفصاح عن الشمول المالي على تعزيز جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية.

سابعاً: الدراسة الميدانية بالبنوك التجارية المصرية.

ثامناً: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

ثانياً: الشمول المالي بين المفهوم والأهداف ودوافع التطبيق بالبيئة المصرية.

تعددت تعريفات الشمول المالي سواء على المستوى الأكاديمي والبحثي وعلى المستوى المؤسسي والدولي، حيث عرف صندوق النقد الدولي (IMF) بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) الشمول المالي على أنه "الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى والاستفادة من مجموعة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والمقدمة من مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة وفى ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة". (Attia & Benson, 2018).

ويشير الشمول المالي حسب تقرير صندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير ٢٠١٧ إلى أنه " قياس مدي تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين... إلخ)، يقع توفيرها بطريقة مسئولة ومستدامة من قبل مجموعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (بن رجب، ٢٠١٨)

كما عرف البنك المركزي المصري الشمول المالي على أنه "إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم" (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠).

وتناول (Camara & Tuesta., 2017) مفهوم الشمول المالي بأنه "تعظيم اتاحة الخدمات المالية المقدمة للعملاء من خلال اعتماد المؤسسات الرسمية على ابتكارات التكنولوجيا المالية التي تكفل سهولة الوصول Access والوصول إلى الفئات المهمشة أو المحرومة وتعظيم استخدامها Usage، سعيا نحو تقليص مفهوم الاستبعاد المالي Financial Exclusion".

ويمكن تعريف الشمول المالي على أنه "إتاحة الخدمات المالية الرسمية لجميع الأفراد والمنشآت والتي تناسب احتياجاتهم بجودة مناسبة وأسعار معقولة من خلال استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية التي تساعد على سهولة الوصول إلى الفئات المهمشة في إطار تشريعي وتنظيمي وثقافي وتوفير نماذج للقياس والإفصاح عنه، بما يعمل على تخفيض المخاطر لجميع الأطراف في ضوء المحافظة على الاستقرار المالي والكفاءة الاستثمارية والاستدامة للقطاع المصرفي".

ويهدف الشمول المالي إلى تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين سواء الأفراد أو المنشآت، وجذب المستبعدين Excluded إلى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية المتمثلة في المدخرات، المدفوعات، التحويلات المالية، الائتمان، التأمين والمعاشات. ومن جهة أخرى تناولت العديد من الدراسات (Sharma & Kukreja, 2013; Kumal, 2013; Allen et al., 2016; Attia & Benson 2018) أهداف الشمول المالي على المستوى الاقتصادي الكلى التي تحقق النمو العادل في جميع قطاعات المجتمع، وتعبئة المدخرات، وتوفير سوق أكبر للنظام المالي لتلبية متطلبات

واحتياجات شرائح المجتمع، بما يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي. وكذلك تحقيق الأهداف الاجتماعية التي تدعم القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل لتعزيز التنمية المستدامة، وحسن استغلال الموارد في الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى الأهداف السياسية التي تستهدف دعم البرامج الحكومية والتي تدعم الاستقرار السياسي. وبالرغم من تعدد أهداف الشمول المالي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إلا أنه توجد العديد من الأهداف التي يمكن أن يحققها الشمول المالي على مستوى القطاع المالي والمصرفي والتي يمكن ان يتناولها الباحث فيما يلي (Allen et al, 2016 ; شحاته، ٢٠١٩):

١) زيادة عدد مزودي الخدمات المالية بما يعمل على تعزيز وصول الخدمات والمنتجات المالية بتكلفة معقولة إلى العملاء بما يعمل على تحقيق فاعلية التكلفة.
٢) تعزيز الاستفادة من ابتكارات التكنولوجيا المالية في تقديم وتطوير الخدمات المالية الجديدة والمنتجات المصرفية.
٣) توسيع نطاق السوق المالي والمصرفي لتلبية متطلبات واحتياجات المجتمع من خلال الحفاظ على قاعدة العملاء الحالية بالبنك وتوسيع قاعدة العملاء المستهدفة التي أصبحت تتطلع إلى مزيد من المنتجات والخدمات المصرفية الالكترونية في كافة الأوقات والأماكن.
٤) تقليل مشكلة المعلومات غير المتماثلة من خلال إقامة علاقات أكثر تفاعلاً مع العملاء وتزويدهم بكافة المعلومات اللازمة في جميع مراحل تعاملهم مع مقدمي الخدمات والمنتجات المالية.
٥) دعم القدرة التنافسية للبنوك التجارية في مواجهة الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن تقديم الخدمات والمنتجات المالية والتي تكون أكثر فاعلية في حماية المدخرات وتحقيق الاستقرار المالي للأفراد وعلى مستوى البنك والقطاع المصرفي ككل.
٦) كسب ثقة المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية التي تمارس الدور الرقابي على الجهاز المصرفي، وكذلك مؤسسات ووكالات التصنيف الائتماني الدولي.

ثالثاً: طبيعة الإفصاح عن الشمول المالي بالتقارير المالية وآليات تدعيمه في ضوء المعايير التنظيمية والمحاسبية:

أحدثت التطورات في مجال التكنولوجيا المالية بالقطاعات المصرفية، تنافس الدول والمؤسسات فيما بينها، في تبني إستراتيجيات تستهدف تحقيق معدلات متزايدة من إتاحة خدماتها وتزايد انتشارها، والوصول إلى أكبر قدر ممكن من العملاء المستفيدين من الخدمات المالية المتقدمة، بما يعزز من تحسين مؤشرات نتائج النشاط المالي والاقتصادي والاجتماعي وبما يعزز الاستقرار المالي (باغه، ٢٠٢١). وخاصة في ظل جائحة كورونا التي طالت آثارها كل القطاعات الاقتصادية- ما عدا قطاع الاتصالات- وعلى مستوى كل الدول، والتي امتدت لفترة كبيرة فاقت كل التوقعات، وأصبح النظام المالي مطالب بالحفاظ على تدفق الائتمان وسط تراجع النمو وإدارة المخاطر المتزايدة، وخاصة في ظل التوسع في أنشطة الشمول المالي من ناحية، والإجراءات الاحترازية لفيروس كورونا من ناحية أخرى، وقد وضعت هذه الأزمة النظام المالي تحت الضغط، كما أدى هبوط النشاط الاقتصادي والمخاطر المتزايدة إلى إعادة تسعير وتنظيم في الأسواق المالية؛ فمن جهة يفضل مقدمو التمويل زيادة الأصول الآمنة على المدى القصير، ومن جهة أخرى فإن المخاطر الائتمانية سترتفع بشكل كبير، بما يؤدي لارتفاع الطلب على رأس مال وسيولة النظام المالي(FSB, 2020).

ونتيجة الوعي المتزايد بأنشطة الشمول المالي من قبل العملاء ومحاولة الاستفادة من المبادرات المختلفة التي يشملها، زاد الطلب من أصحاب المصلحة والجهات التنظيمية الحكومية والمستثمرين لتقديم معلومات إضافية من القطاع المصرفي حول أحداثها الحالية واستراتيجياتها المستقبلية في أنشطة الشمول المالي، والكشف عن هذه الأنشطة، وتأثير هذه الإفصاحات على أداء البنوك التي تقدم مبادرات الشمول المالي. إلا أنه يحكم إعداد التقارير المالية للبنوك عدة متطلبات للإفصاح عن الأنشطة والأحداث الاقتصادية تتمثل في معايير المحاسبة المصرية ومعايير محاسبة الاستدامة ومعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير ومعايير مجلس التقارير المتكاملة وقواعد وتعليمات البنك المركزي المصري، وهناك بعض الجهود المؤسسية لوضع الإرشادات والقواعد واللوائح المتعلقة بالإفصاح غير المالي مثل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والإفصاح عن الاستدامة، والشمول المالي.

فتناول الإطار المفاهيمي لمجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) الهدف الرئيسي لإعداد تقارير الاستدامة في قياس أداء الشركة أو المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الإفصاح عن هذا الأداء لجميع الأطراف أصحاب المصالح، وبحيث يتضمن بشكل شفاف وواضح جميع المساهمات الايجابية والسلبية للشركة في مجال الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي من أجل تخفيض المخاطر وضمان استمرارية أعمال المنشأة أو المؤسسة في المستقبل وتحديد المخاطر والفرص المحيطة بها (SASB , ٢٠١٧ Conceptual Framework)، وقد أصدر المجلس عام 2014 معايير محاسبة الاستدامة مصنفة وفقا للقطاعات الاقتصادية ومنها معيار محاسبة الاستدامة رقم (FNO 101) للبنوك التجارية ليرشد إفصاحات البنوك التجارية عن أربعة مجالات للاستدامة هم (الشمول المالي والطاقة الاستيعابية، خصوصية العملاء وأمن البيانات، إدارة البيئة القانونية والتنظيمية، إدارة المخاطر النظامية) والمقاييس والمخاطر والفرص المرتبطة بعملها والعمليات التي تقوم بها بهدف توفير المعلومات التي تساعد في فهم ومعرفة مدى مساهمة البنك في تحقيق التنمية المستدامة (SASB 101, 2014) .

ومن أهم ما جاء بهذا المعيار وله علاقة بالإفصاح المحاسبي عن الشمول المالي هو المجال الأول، والذي يتطلب من البنوك الإفصاح عن النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي يملكها أصحاب الحسابات لأول مرة، النسبة المئوية لإجمالي القروض المحلية لقطاعات الأعمال التي تعاني من نقص في الخدمات البنكية، عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك أو الذين يعانون من نقص في الخدمات المصرفية، نسبة القروض المحلية والقروض لقطاعات الأعمال التي تعاني من نقص في الخدمات البنكية إلى إجمالي الودائع، ومعدلات التخلف عن سداد القروض سواء قروض محلية أو لقطاعات الأعمال التي تعاني من نقص في الخدمات البنكية. كما تناول أيضاً ضرورة إفصاح البنوك عن مخاطر أمن البيانات وخصوصية العملاء والآليات والاستراتيجيات المتبعة لإدارة هذه المخاطر وحماية حقوق العملاء، حيث تعد حماية البيانات الشخصية للعملاء مسؤولية أساسية للبنك، وأن البنوك التي تفشل في حماية هذه البيانات تكون معرضة لفقدان ثقة العملاء وبالتالي انخفاض الإيرادات.

ولم يكن البنك المركزي المصري بعيداً عن تلك الاهتمامات بالصاحات البنوك فيما يتعلق بأحد أهم المجالات على ساحة أعمال البنوك وهو الشمول المالي. فقد ألزم البنك المركزي في كتابه الدوري بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٠ البنوك إنشاء إدارة مستقلة للشمول المالي داخل البنوك تتبع المسؤول التنفيذي الرئيسي أو نائبه التابع له قطاع الأعمال وتتولي عملية التنسيق داخلياً بين إدارات ووحدات البنك من ناحية والبنك المركزي من ناحية أخرى فيما يتعلق بالشمول المالي، وتدور مسئولية إدارة الشمول المالي داخل البنوك حول ٨ محاور أساسية وهي كما يلي:

١- إعداد إستراتيجية متوسطة الأجل (٣-٥ سنوات) لتحقيق الشمول المالي بالتنسيق مع الإدارات المعنية بالبنك على أن تكون معتمدة من مجلس إدارة البنك أو من يحل محله بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية.
٢- إعداد خطة عمل سنوية على أن تتضمن ثلاث عناصر هي: التوسع الجغرافي والتواجد في القرى والمناطق النائية والتواصل مع الإدارات المعنية بالبنك بشأن تطوير المنتجات القائمة والعمل على تلبية احتياجات فئات العملاء المستبعدة ماليا خاصة المرأة والشباب، وتتضمن أيضًا التوسع في تقديم الخدمات المالية وعلى الأخص الالكترونية ومنها محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدماً، ونشر الثقافة المالية ورعاية الأنشطة المتعلقة بها ودعم رواد الأعمال وتشجيع المشروعات المبتكرة.
٣- وضع آلية لمتابعة تنفيذ مشاريع البنك المتعلقة بالشمول المالي، ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية وخطة العمل المشار إليها، وتحديد الفجوات والإجراءات المتخذة لتلافيها.
٤- تقديم التوصيات والمقترحات للإدارة المركزية للشمول المالي بالبنك المركزي المصري من واقع الممارسات العملية للبنك.
٥- التنسيق نحو تنفيذ فعاليات الشمول المالي.
٦- تحديد أعداد الموظفين والمؤهلات العلمية اللازم توافرها في العاملين بالإدارة، مع التأكد من توفير التدريب اللازم لهم، بالإضافة إلى مراعاة وجود بنية تكنولوجية مؤهلة للتعامل مع كل ما يخص منتجات وخدمات الشمول المالي.

٧- سبل تحقيق التنمية المستدامة بمختلف جوانبها.
٨- إعداد تقارير دورية بشأن نتائج الإستراتيجية وخطة العمل السنوية، وفعاليات الشمول المالي، والمستفيدين من منتجات وخدمات الشمول المالي وقياس الأثر على أداء البنك.

ومن ثم أصبح لزاماً على البنوك تقديم معلومات عن استراتيجيات الشمول المالي، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي الركيزة الأساسية الأولى التي تعتمد عليها جميع الأطراف والجهات ذات العلاقة مع البنوك وفي مقدمتهم المستثمرين والجهات الحكومية والرقابية، والذين يسعون من خلال الإفصاح للحصول على المعلومات التي تدعم قراراتهم الاقتصادية وتزيد من وملاءمتها وفاعليتها، ورغم ذلك ما زال القياس والإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية غير كاف لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية. حيث لا يتم الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية المنشورة، وإنما يتم الإفصاح عنه في تقارير الاستدامة المنشورة أو الإيضاحات المتممة ومواقع البنوك على الانترنت، كما أن البنوك تفضل الإفصاح عن الشمول المالي بشكل وصفي وليس كمي. وإذا تم الإفصاح في شكل معلومات كمية تكون قليلة جداً. وبالتالي صعوبة مقارنة مستويات الشمول المالي بين البنوك.

وفى نفس السياق يختلف شكل الإفصاح عن الشمول المالي في تقارير الاستدامة المنشورة أو مواقع البنوك على الإنترنت من بنك لأخر، فالبعض يفصح عن مؤشرات الشمول المالي بشكل كمي مثل عدد ماكينات الصراف الآلي، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد نقاط البيع، وعدد فروع البنك، وعدد العملاء والحسابات، وعدد مشتركي الانترنت البنكي، وعدد مشتركي المحفظة الالكترونية وعدد تحميلات تطبيق البنك على الهواتف الذكية، بينما يفصح البعض الآخر عن الشمول المالي بشكل وصفي مثل الإعلان عن قيام البنك بتقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في مبادرات الشمول المالي، والانتشار من خلال فروع البنك أو ماكينات الصراف الألى ونقاط البيع، والإعلان عن قيام البنك بإطلاق المحفظة الالكترونية وخدمات الانترنت البنكي والخدمات المصرفية عبر تطبيق الهواتف المحمولة أو قيام البنك بإنشاء المنصة الإلكترونية لطلب الحصول على ائتمان، مما يحسن جودة المحفظة الائتمانية الخاصة بالبنك. وقامت بعض البنوك التي أفصحت عن مؤشرات الشمول المالي بشكل كمي بالإفصاح عنها دون الأرقام المقارنة. كما يختلف تبويب الإفصاح عن معلومات الشمول المالي في تقارير الاستدامة المنشورة من بنك لآخر، فالبعض يفصح عنها في محور الأداء الاقتصادي، والبعض الآخر يفصح عنها في محور الأداء الاجتماعي (عقل وزهري، ٢٠٢٠).

ونتيجة عدم وجود نموذج موحد وملزم للبنوك للقياس والإفصاح عن إستراتيجيات ومؤشرات الشمول المالي من قبل المنظمات المهنية والجهات الحكومية والرقابية وأن الإفصاح عن الشمول المالي هو أمر اختياري من قبل البنوك، فقد أكدت بعض الدراسات منها (Alm El-Din & Ameen, 2021)، (Bose et al. 2016)، (Allen et al., 2016)، (Bose et al., 2017)، (Iqra & Samreen , 2015)، (Roy et al., 2015) على أن الإفصاح عن الشمول المالي هو بمثابة إفصاح عن المعلومات غير المالية والمسئولية الاجتماعية التي يجب على البنوك إدراجها في تقاريرها السنوية، كما أنه أحد أهم مؤشرات أداء الاستدامة (SPLs) بالنسبة للبنوك لإظهار الالتزام بالاستدامة المصرفية، حيث تعتبر المعلومات غير المالية هي وسيلة لتحسين إدارة المخاطر والأداء الاجتماعي والبيئي والمالي على المدى الطويل والقدرة التنافسية. ومن شأنها أن تعزز توافر المعلومات الكافية والشفافة عن الشمول المالي روح المبادرة لدى الأطراف ذات العلاقة، كما أن التقارير غير المالية هي أيضا وسيلة لتعزيز استقرار الأداء وإمكانية التنبؤ به.

ويخلص الباحث إلى عدم وجود نماذج محددة ومعتمدة من قبل المنظمات والهيئات المهنية أو الرقابية للقياس والإفصاح عن الشمول المالي في متطلبات التقرير المالي للبنوك التجارية العاملة في البيئة المصرية، وكذلك توجد محاولات بحثية لاقتراح نماذج للقياس والإفصاح عن الشمول المالي، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ من قبل المؤسسات المصرفية، نظراً لطبيعة البيئة التكنولوجية التي يعمل بها البنوك ومدى التطور السريع وابتكارات التكنولوجيا المالية، لذا لابد من وجود نماذج محددة من قبل الجهات الرقابية للقياس والإفصاح عن الشمول المالي مع تطوير تلك النماذج كل فترة لمقابلة التطورات السريعة في البيئة المصرفية وما يستجد من خدمات تدعم التوسع في أنشطة الشمول المالي. حيث أصبح الشمول المالي يعطى مؤشراً عن مدى إدراك البنوك للعوامل التي تؤثر على نموها واستمراريتها، كما تدرك البنوك أن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات

المتعلقة بالخدمات المصرفية المتطورة والمبادرات التي تساهم فيها يعطى مؤشراً على اهتمام البنوك بعملائها وحاجاتهم ورغباتهم وقدرتها على استغلال الفرص المختلفة في البيئة المحيطة وكسب ميزة تنافسية.

رابعاً: القائمة المقترحة للإفصاح عن الشمول المالي في ضوء الجهود الدولية والبحثية.

يوفر الشمول المالي إمكانية النفاذ للخدمات المالية والحصول عليها، نتيجة العديد من الآثار الإيجابية التي تنتج عن تطبيقه وتوسيع نطاقه، كما أنه يلعب دوراً هاماً في أوقات الأزمات. فالشمول المالي من شأنه أن يدفع بمعدلات النمو ويحسن من وضع الفئات المختلفة، وبخاصة في أوقات الأزمات. فمع إتاحة الخدمات المالية للجميع، وتمكن الأفراد والمؤسسات من النفاذ إليها بسهولة واستخدامها، يصبح من الأيسر عليهم اتخاذ قرارات استهلاكية واستثمارية طويلة الأجل، والتعامل مع المخاطر المالية التي قد تواجههم وإدارتها بشكل جيد، وكذلك مواجهة الظروف الطارئة، وامتصاص الصدمات المالية غير المتوقعة (عقل وزهري، ٢٠٢٠)، لذا أصبح توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالشمول المالي أمراً هاماً لتسهيل النفاذ والوصول إلى الخدمات المالية من قبل المستهلك، حيث أصبح توافر الخدمات المالية جزءاً هاماً لنمو أي دولة بصفة عامة، ونتيجة اعتماد الشمول المالي كأحد الركائز الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الدولي، واعتماده من قبل الحكومة كإستراتيجية وطنية لتحقيق خطة التنمية المستدامة للدولة المصرية ٢٠٣٠، أكدت الجهات التنظيمية والرقابية والحكومية والدولية ضرورة القياس والإفصاح عن مدى التقدم الذى أحرزته الدول في مجال الشمول المالي عبر نظامها المصرفي.

وفى سياق متصل، أصبح الشمول المالي قضية ذات أولوية سياسية في العديد من البلدان، وتلعب الجهات الرقابية المالية والحكومة والقطاع المصرفي دوراً فعالاً في متابعة التطورات التي تلحق بالشمول المالي واستجابة لذلك، قدم عدد من البنوك، مبادرات متنوعة لتعزيز الشمول المالي في بلدانهم، بالإضافة إلى مبادرات البنوك المركزية، كما امتد الأمر إلى تزايد الاهتمام من قبل المؤسسات الدولية مثل مؤسسة التمويل الدولية The International Finance Corporation، وصندوق النقد الدولي (IMF)، التحالف من أجل الشمول المالي the Alliance for Financial Inclusion، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء the Consultative Group to Assist the Poor، والبنك الدولي International Bank، مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، المبادرة العالمية لإعداد التقارير The Global Reporting Initiatives (GRI)، بتقديم العديد والمزيد من الإرشادات حول سبل تعزيز الشمول المالي، وتوفير الإرشادات والمقاييس التي تساعد على قياس مدى التطور الذى أحرزته الدول في تحقيق مستويات الشمول المالي والإفصاح عنه عبر تقارير دولية مثل التقارير الصادرة عن قاعدة بيانات البنك الدولي Findex Database والتي تقوم بجمع معلومات حول مستويات الشمول المالي للاقتصاديات المختلفة، وكذلك العمل على توفير الإرشادات التي من شأنها تساعد على التوسع وتعزيز الشمول المالي وسبل التغلب على العقبات والتحديات التي تقابل بعض الدول للوصول إلى مستويات معقولة من الشمول المالي من خلال البيانات التي تحصل عليها من البنوك المركزية أو الاستقصاءات التي تقوم بها.

وأدركت مجموعة العشرين (G20) أن الشمول المالي هو عامل تمكين رئيسي في مكافحة الفقر. يؤدي السعي لتحقيق التنمية الشاملة إلى زيادة التركيز على سياسات ومبادرات الشمول المالي. تعد البيانات الموثوقة التي تغطي المكونات الرئيسية للتنمية المستدامة للشمول المالي أمرًا بالغ الأهمية لتوجيه هذه السياسات ورصد تأثير تلك المبادرات، توفر البيانات أيضًا نقطة انطلاق يمكن أن تستند إليها أهداف الشمول المالي الطموحة، وفي قمة كان عام ٢٠١١ وافق قادة مجموعة العشرين على توصية الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمية والوطنية، كما صادق قادة مجموعة العشرين على المجموعة الأساسية لمجموعة العشرين لمؤشرات الشمول المالي في قمة لوس كابوس في عام ٢٠١٢ ، والتي ولدت من عمل GPFI بالتعاون مع البنك الدولي من خلال قاعدة بيانات Global Findex Database.

كما تم الالتزام به في وقت اعتماد المجموعة الأساسية لمؤشرات الشمول المالي، ودعماً لمجال التركيز الرئيسي لمحو الأمية المالية، طور GPFI مجموعة أكثر شمولاً من مؤشرات الشمول المالي. كان الهدف منها تعزيز فهم الشمول المالي -وتمت المصادقة على هذه المجموعة الموسعة - بما في ذلك المؤشرات حول محو الأمية المالية وجودة تقديم الخدمات المالية والاستهلاك في قمة مجموعة العشرين في سانت بطرسبرغ في عام

٢٠١٣. وتحت قيادة الرئاسة الصينية لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٦، وبالتشاور مع أعضاء مجموعة العشرين والشركاء المنفذين لـ GPFI، تم تقديم مؤشرات جديدة لقياس استخدام الخدمات المالية الرقمية وتوافرها وجودتها. وكان التوسع في مجموعة المؤشرات الحالية ومراجعتها مدفوعان بتطوير نماذج رقمية جديدة، فضلاً عن توافر بيانات جديدة عن كل من الطلب والعرض على الخدمات المالية الرقمية.

وفى ضوء الرئاسة اليابانية لمجموعة العشرين، تم تقديم مؤشرات جديدة لمدخرات كبار السن إلى جانب تحديث العديد من المؤشرات الحالية لتشمل التصنيف حسب الفئات العمرية المختلفة. ومجموعة مؤشرات أخرى تم جمعها بالشراكة مع Gallup وتغطى الوصول إلى الهاتف المحمول والإنترنت حول العالم. ومجموعة أخرى تم جمعها بالشراكة مع مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية (ID4D) تقيس ملكية الهوية الوطنية أو معرفة العميل. كما تغطي المؤشرات مجموعة واسعة من أدوات الدفع وقنوات الوصول. قد يتم الاحتفاظ بالحساب الأساسي المستخدم للمدفوعات لدى بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو حساب أموال إلكترونية. وتشمل المدفوعات التي تتم على الإنترنت، من خلال هاتف محمول أو جهاز متصل بشبكة Wi-Fi، أو باستخدام نقطة بيع (POS). يمكن جمع هذه المؤشرات من قبل الوكالات الإحصائية الحكومية واستخدامها لقياس الإنجازات والتفاوتات في استخدام الخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا والبيئة التمكينية اللازمة للاستفادة منها. يمكن لمؤشرات الشمول المالي لمجموعة العشرين، التي تُستخدم جنبًا إلى جنب مع المؤشرات الإضافية الخاصة بكل بلد، وإعلام صانعي السياسات وتمكين مراقبة تطوير الشمول المالي، على المستويين الوطني والعالمي. ويتم قياس الشمول المالي من خلال ثلاثة أبعاد أساسية وهي:

١- الوصول إلى الخدمات المالية.
٢- استخدام الخدمات المالية.
٣- جودة المنتجات وتقديم الخدمات.

ويتم تشجيع البلدان على جمع بياناتها الخاصة واستكمال المؤشرات ببيانات عن المجالات ذات الصلة المحددة بالسياق المحلى. توفر مصادر البيانات عن الشمول المالي التي اعتمدتها مجموعة العشرين بتوصية الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) وقاعدة بيانات البنك الدولي Global Findex Database نقطة انطلاق مفيدة لبناء المؤشرات الرئيسية للشمول المالي من خلال توافر البيانات واستدامتها وتوفير الإرشادات والمعايير التي يمكن أن تعتمد عليها الحكومات والمؤسسات المالية فى اختيار مؤشرات الشمول المالي. ويمكن الحصول على تلك المعايير والإرشادات والمؤشرات من مجموعة متنوعة من مصادر البيانات المعنية بالشمول المالي منها قاعدة بيانات البنك الدولي Global Findex Database، ومسح الوصول المالي لصندوق النقد الدولي، واستطلاع Gallup العالمي، واستطلاعات واستقصاءات البنك الدولي، واستقصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمحو الأمية المالية والشمول المالي، ونتائج تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي، والمسح العالمي للبنك الدولي حول حماية المستهلك ومحو الأمية المالية، على الرغم من أن نطاق مؤشرات الشمول المالي لمجموعة العشرين شامل بما يكفي لتقديم تقييم شامل، إلا أن جهود جمع البيانات الجديدة، بالإضافة إلى التكنولوجيا المتطورة ونماذج الأعمال، قد تتطلب مؤشرات إضافية أو أكثر توافقاً في المستقبل.

كما اعتمدت الجهود البحثية في مجال الشمول المالي بشكل أساسي على بيانات قاعدة بيانات البنك الدولي Findex Data Base ومجموعة مؤشرات مجموعة العشرين G20 مع الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) سواء اعتمدت تلك الدراسات على مجموعة من المؤشرات الكمية أو المالية أو محاولة تطوير بعض المؤشرات كنتيجة منطقية لبعض التطورات أو الأزمات وخاصة أزمة كورونا Covid-19 وما نتج عنها من ضرورة اتباع بعض الإجراءات الاحترازية من ناحية، وبعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن إجراءات الإغلاق. وبعض الجهود البحثية التي حاولت استقصاء الآراء حول كيفية الوصول للخدمات المالية، والمشكلات والعقبات والتحديات التي تقف أمام تعزيز الشمول المالي وخاصة في الدول ذات الدخل المنخفض لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أو لتعزيز شمول المجتمع داخل المنظومة المالية الرسمية. وتستعين كل محاولة بحثية بمجموعة من المؤشرات أو العبارات الاستقصائية على حسب أغراض البحث.

ويمكن للباحث صياغة مجموعة من المؤشرات والتي تخدم المستهلك أو العميل المعنى في المقام الأول باستراتيجية الشمول المالي للدخول في المنظومة الرسمية، والتي تعزز من الوصول للخدمات المالية واستخدامها ومدى الجهد المبذول من الجهات المصرفية لإتاحة الخدمات المالية، وقد استعان الباحث ببعض مؤشرات مجموعة العشرين G20 بالتعاون مع الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، التحالف من أجل الشمول المالي the Alliance for Financial Inclusion، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء the Consultative Group to Assist the Poor، وبعض الدراسات التي تناولت القياس والإفصاح عن الشمول المالي منها (بن رجب، ٢٠١٨؛ الأشقر، ٢٠١٩؛ شحاته،٢٠١٩؛ Bose et al,2017؛ Allen et Al., 2014؛ Camara & Tuestu.,؛ Sarma, ؛Cela ؛Bose et al,2016؛et al, 2020) ويرى الباحث ضرورة تطوير القياس والإفصاح في البنوك التجارية والمؤسسات المعنية بالشمول المالي واتفاق الجهات الرقابية والتنظيمية والحكومية والمصرفية على وجود قائمة للإفصاح عن معلومات الشمول المالي.

القائمة المقترحة للإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي بالبنوك التجارية

بنك/ .....

بيـــــــــــان	عام	سنة المقارنة	التمييز
١-عدد الفروع المصرفية للبنك	×	×	فرع
٢-عدد المراكز أو المدن الحضرية التي لا يوجد بها فرع للبنك	×	×	مركز
٣-نسبة المراكز أو المدن الحضرية التي لا يوجد بها فرع للبنك من إجمالي مراكز ومدن الجمهورية	×	×	%
٤-عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs	×	×	ماكينة
٥-عدد المراكز أو المدن الحضرية التي لا يوجد بها ماكينة صراف آلي ATM	×	×	مركز أو مدينة
٦-نسبة المراكز أو المدن الحضرية التي لا يوجد بها ماكينة صراف آلي ATM من إجمالي مراكز ومدن الجمهورية	×	×	%
٧-عدد نقاط البيع P.O. S	×	×	نقطة
٨-عدد الحسابات الجارية للعملاء	×	×	حساب
٩-نسبة استخدام الحسابات الجارية بشكل دوري	×	×	%
١٠- عدد حسابات التوفير للعملاء	×	×	حساب
١١- نسبة استخدام حسابات التوفير للعملاء من إجمالي عدد الحسابات	×	×	%
١٢- عدد بطاقات الائتمان للعملاء	×	×	بطاقة
١٣- نسبة استخدام بطاقات الائتمان للعملاء من إجمالي البطاقات المصدرة	×	×	%
١٤- عدد بطاقات الخصم المباشر	×	×	بطاقة
١٥- عدد حسابات الهواتف الذكية	×	×	حساب
١٦- عدد معاملات الدفع عن طريق الهاتف	×	×	معاملة

١٧- عدد الخدمات الإلكترونية التي يتيحها البنك على الموقع الإلكتروني	×	×	خدمة
١٨- عدد العملاء الذين أنهوا خدماتهم الإلكترونية على موقع البنك	×	×	عميل
١٩- نسبة العملاء الذين أنهوا خدماتهم الإلكترونية على موقع البنك من إجمالي العملاء	×	×	%
٢٠- عدد العملاء الذين يستخدمون تطبيق الخدمات البنكية	×	×	عميل
٢١- نسبة العملاء الذين يستخدمون تطبيق الخدمات البنكية من إجمالي العملاء	×	×	%
٢٢- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية قائمة	×	×	شركة
٢٣- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة	×	×	شركة
٢٤- عدد وقيمة القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة	×	×	قرض/ مليون جنيه
٢٥- نسبة القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك	×	×	%
٢٦- عدد وقيمة القروض الممنوحة للأفراد	×	×	قرض/ مليون جنيه
٢٧- عدد وأنواع وقيمة الوداع للأفراد	×	×	وديعة/ مليون جنيه
٢٨- نسبة القروض الممنوحة للأفراد من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك	×	×	%
٢٩- عدد ونوعية المستندات المطلوبة لفتح حساب	×	×	مستند
٣٠- عدد وتفاصيل المبادرات التي قدمها البنك لتعزيز الشمول المالي	×	×	مبادرة
٣١- معدل الفائدة الحقيقي والمتغير على القروض شاملة كافة المصاريف والتأمين حسب مدة القرض	×	×	%
٣٢- معدل الخصم على القروض في حالة الرغبة في السداد المعجل	×	×	%
٣٣- معدلات الفائدة المتغيرة على الإيداع حسب المدة	×	×	%
٣٤- تكلفة فتح الحساب	×	×	جبنيه
٣٥- المصاريف الشهرية أو السنوية على الحساب	×	×	جنيه/ شهر أو سنة
٣٦- مصاريف خدمة الإنترنت البنكي	×	×	جنيه
٣٧- مصاريف خدمة الهاتف المحمول	×	×	جنيه

٣٨- مصاريف إصدار بطاقات الخصم والائتمان	×	×	جنيه
٣٩- مصاريف استخدام بطاقات الخصم والائتمان	×	×	جنيه
٤٠- مصاريف إصدار وطباعة كشوف الحساب والشهادات البنكية	×	×	جنيه
٤١- مصاريف إصدار دفتر الشيكات	×	×	جنيه
٤٢- مصاريف التحويلات المحلية والدولية	×	×	جنيه
٤٣- تكلفة استخدام نقاط البيع	×	×	جنيه
٤٤- متوسط وقت انتظار العميل في فروع البنك	×	×	دقيقة
٤٥- نسبة العملاء الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط وقت الانتظار	×	×	%
٤٦- نسبة شكاوى العملاء من إجمالي عدد العملاء	×	×	%
٤٧- الإجراءات التي اتخذها البنك لحماية حقوق العملاء	×	×	إجراء
٤٨- نسب السيولة	×	×	%
٤٩- نسب الربحية	×	×	%
٥٠- نسب كفاية رأس المال	×	×	%
٥١- نسب أو مؤشرات جودة الاصول	×	×	%
٥٢- ربحية السهم	×	×	جنيه/ سهم
٥٣- القيمة الدفترية للسهم	×	×	جنيه/ سهم
٥٤- القيمة السوقية لسهم	×	×	جنيه/سهم
٥٥- نسبة الحصة السوقية للبنك من إجمالي السوق المصرفي	×	×	%

المصدر: بتصرف من الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

خامساً: طبيعة ومحددات جودة التقارير المالية في المؤسسات المصرفية وفقاً للمعايير التنظيمية والمحاسبية.

تعددت مفاهيم جودة التقارير المالية، فقد عرفها الاتحاد الدولي للمحللين الماليين (Financial Analysts Federation) على أنها وضوح وشفافية التقارير المالية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب (نقلاً عن يونس، ٢٠١٩)، وعرفها(Herath & Albarqi, 2017) بأنها مجموعة الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية لكي تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها مثل القابلية للفهم والمصداقية والملاءمة والقابلية للمقارنة والتوقيت المناسب، وترتبط بشكل رئيسي بمدى قدرة المعلومات المفصح عنها على إحداث فرق في قرارات مستخدمي تلك التقارير. وعرفتها اللجنة الخاصة بالتقارير المالية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) على أنها مدى القدرة على استخدام المعلومات في التنبؤ، ومدى ملاءمة المعلومات للهدف من الحصول عليها، كما عرفها(chen & et al, 2011) أنها تعني درجة التمثيل الصادق للتقارير المالية بحيث يعكس المفاهيم الأساسية المحاسبية.

وفى ضوء ذلك، حددت معايير المحاسبة المصرية أهداف التقارير المالية المنشورة بتقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، وتقديم معلومات عن الأداء المالي للمنشأة، حيث ورد بإطار إعداد وعرض

القوائم المالية أن القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية تتطلب تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها وتوقيتها ودرجة التأكد منها، ويحتاجوا معلومات عن الموارد الاقتصادية والتغيرات التي حدثت فيها سواء ارتبطت بأداء مالي أو غير مالي (معايير المحاسبة المصرية ،٢٠١٩)، لذلك يجب أن تحتوي التقارير المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات أخرى تحتوي على معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين. ويمكن كذلك أن تحتوي على إيضاحات حول المخاطر وعدم التأكد التي تؤثر على المنشأة، وأية موارد والتزامات غير معترف بها في الميزانية.

ويقضي معيار المحاسبة المصري رقم (١) بأن توفر الايضاحات المتممة للقوائم المالية بيانات إضافية وخاصة تلك التي لم يتم عرضها في صلب الميزانية أو قائمة الدخل أو قائمة التغير في حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية إلا أنها قد تكون لازمة لفهم أي من هذه القوائم، ويحتوى معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على متطلبات اكثر تفصيلاً عن الإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية عن مخاطر البنوك بشكل عام، وخاصة المخاطر المالية ومن أهمها مخاطر الائتمان بهدف القضاء على عدم تماثل المعلومات، على أن يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية، ويتضمن هذه الافصاح المعلومات الوصفية عن أهداف وسياسات وأساليب إدارة هذه المخاطر بهدف توفير المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية من تقييم المخاطر التي تؤثر على أداء البنك (عقل وزهري، ٢٠٢٠).

وأكد المعيار المحاسبي الدولي (IAS 1) إعداد وعرض القوام المالية أن الهدف الرئيسي للتقرير المالي هو تقديم معلومات مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ومع ذلك، لا توفر البيانات المالية كافة المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمون لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، علاوة على ذلك، يشير (IAS 1) إلى أن أحد متطلبات العرض العادل للتقارير المالية هو تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في المعايير الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير معاملات أو أحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي للمؤسسة.

وفى ضوء الاهتمام بالتقارير المالية وما توفره من معلومات تم تشكيل اللجنة الدولية لإعداد التقارير المتكاملة International Integrated Reporting council (IRC) من قبل أعضاء من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB والإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في أغسطس عام ٢٠١٠، بهدف إعداد إطار مفاهيمي للتقارير المتكاملة يحقق الأهداف التالية (شعبان، ٢٠١٩):

- توفير معلومات مالية وغير مالية في الأجل الطويل بما يلبي احتياجات المستثمرين.
- الربط بين العناصر المالية والأداء الاجتماعي والبيئي والحكومي عند اتخاذ القرارات التي تؤثر على أداء واستمرارية الشركة في الأجل تطويل.
- توفير الإطار اللازم للعناصر الاجتماعية والبيئية التي يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد التقارير واتخاذ القرارات.
- تجنب التركيز على الأداء المالي فقط، وإحداث توازن بين التقرير عن الأداء المالي والأداء الاجتماعي والبيئي.
- الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بشكل واضح وقابل للفهم ويحقق القابلية للمقارنة وذلك في الوقت المناسب.

كما حاولت المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية الدولية والإقليمية الوصول إلى تحديد الخصائص المحددة لجودة المعلومات المالية، حتى صدور الإطار المفاهيمي المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB سنة ٢٠١٠ الذي قدم مفهوماً موحداً لجودة المعلومات المالية من خلال تحديده للخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بعدما ساد الاختلاف في تحديدها بين المجلسين لزمن طويل. وتعتبر الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية (المستثمرون الحاليون والمحتملون - الموظفون - الموردون والدائنون التجاريون- العملاء - المقرضون – الحكومة ممثلة في الجهات الرقابية والجهات التنظيمية) والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية، ويقسم الإطار المفاهيمي المشترك هذه الخصائص إلى (جرد، ٢٠٢٠):

أ- **الخصائص الأساسية**: وتشمل خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق.
ب- **الخصائص الداعمة أو المعززة**: وتشمل القابلية للمقارنة، قابلية التحقق، قابلية الفهم، التوقيت المناسب.
ت- **تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعززة:** لكي تكون المعلومة مفيدة يجب توفر خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق معاً، فالتمثيل الصادق لظاهرة غير ملائمة أو التمثيل غير الصادق لظاهرة ملائمة لا يساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات المناسبة. ويجب زيادة الخصائص النوعية المعززة إلى أقصى حد ممكن، غير أن الخصائص النوعية المعززة سواء كانت مفردة أو مجتمعة لا يمكن أن تجعل المعلومات ذات فائدة إذا كانت لا تشتمل على الخصائص الأساسية أي إذا كانت غير ملائمة أو غير ممثلة بصدق.
ث- **قيد (التكلفة- المنفعة) على إعداد التقارير المالية المفيدة:** أي أن المنافع التي سيتم الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات، ولا يوجد معيار ثابت لاختبار (التكلفة-المنفعة) لكل الحالات، كونها عملية اجتهادية لكل موقف على حدى (جرد، ٢٠٢٠).

سادساً: انعكاسات الإفصاح عن الشمول المالي على تعزيز جودة ومصداقية التقارير المالية بالبنوك التجارية:

تزامنت التطورات التكنولوجية وخاصةً في مجال التكنولوجيا المالية والرقمية بالقطاعات المصرفية والمالية مع التطورات في مجال التقارير المالية والتحول نحو تطوير النموذج التقليدي للتقارير المالية بما يعكس الأداء المالي والاجتماعي والبيئي والحوكمي والأخلاقي والاستدامة وإدارة المخاطر، ويعد ظهور الشمول المالي كأحد أهم الأولويات على الساحة الدولية والمحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وشمول كافة قطاعات المجتمع تحت مظلة النظام الرسمي ومحاربة الفقر وتوفير كافة أنواع أنظمة التمويل لتناسب كافة فئات المجتمع.

وتعتمد الحكومة المصرية على القطاع المصرفي كأحد أهم دعائم تحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠، من خلال اعتماد الحكومة المصرية على القطاع المصرفي في تقديم العديد من المبادرات لتحسين الحياة لكافة فئات المجتمع عن طريق إطلاق مبادرات الشمول المالي، لذا يحظى الشمول المالي في الوقت الراهن باهتمام كبير ومتزايد من جانب الحكومات والمؤسسات والأفراد لما له من تأثير مهم وفاعل في إحداث الطفرات التنموية وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.

ومن ثم أصبح الوصول الى الخدمات المالية يعتمد على ما يُنشر من معلومات سواء عبر القنوات الحكومية أو المصرفية، وكذلك ما يحتاجه أصحاب المصالح ذات العلاقة بالقطاع المصرفي عن تلك الآليات والتطورات الجديدة على الأداء المصرفي ومدى المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القطاع المصرفي، ونتيجة اهتمام الجهات والمنظمات الدولية من ناحية والمنظمات المحلية والحكومية من ناحية أخرى بالشمول المالي أصبح الإفصاح المحاسبي على الشمول المالي مؤشراً هاماً يوضح مدى إدراك البنوك لمبررات العمل على تطوير آليات وبرامج متنوعة للشمول المالي والتي تؤثر على نموها واستمرارها، كما يمثل مقياساً لمستخدمي المعلومات المحاسبية للوقوف على جهود البنك في تحقيق الشمول المالي.

لذا تسعى البنوك في الوقت الراهن إلى توفير المعلومات عن خدماتها المصرفية المتنوعة والمتطورة المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية لإدراكها أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذه الخدمات في التقارير المالية يعطى مؤشراً على اهتمام البنوك بعملائها وتلبية رغباتهم وحاجاتهم وقدرتها على استغلال الفرص المتاحة في البيئة المحيطة وكسب الميزة التنافسية في ظل بيئة أصبح من لديه القدرة على المنافسة على المستوى المحلى والدولي هو من يستطيع البقاء والاستمرار.

ويكمن الإفصاح عن الشمول المالي في توفير معلومات كمية وغير كمية عن قنوات الخدمات المصرفية المتنوعة وأساليب إدارتها وتدعيم التقارير المالي لتقييم مقدره البنك على الاستمرار والنمو في ظل تحديات الثورة التكنولوجية والرقمية، وبما يساعد الأطراف ذات العلاقة من اتخاذ القرارات الاقتصادية وتخفيض عدم تماثل المعلومات والحد من فجوه المعلومات بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية، وتوفير معلومات تمكن مستخدميها من تقييم مقدره البنك على توفير قنوات للخدمات المصرفية (عقل وزهري، ٢٠٢٠)، وأماكن

توزيع الفروع وانتشار ماكينات ATM وخدمات البنك الرقمية عبر التطبيقات التكنولوجية والمواقع الإلكترونية، ويمكن تناول انعكاسات الإفصاح عن الشمول المالي علي تعزيز التقارير المالية للبنوك التجارية فيما يلي(عقل وزهري، ٢٠٢٠؛ شحاته، ٢٠١٩؛ عبد الدايم، ٢٠١٩)،(Rahmawati ؛ Bose et al 2017 :(Alm El-Din & Ameen., 2021؛ et al,2020):

١- يعمل الإفصاح عن الشمول المالي في دعم منظومة الابتكار داخل البنوك وذلك باستحداث خدمات مصرفية جديدة أكثر تنافسية، بما يعمل على زيادة الحصة السوقية وفتح أسواق جديدة وجذب عملاء جدد يمكن البنوك من زيادة مركزها التنافسي والحفاظ على عملاها.

٢- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية في زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين وتضييق فجوة التوقعات بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية بما يعمل على تحقيق الشفافية بخصوص منافع ومخاطر الشمول المالي بما ينعكس على تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للبنوك وإقبالهم على الاستثمار في أسهم تلك البنوك.

٣- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية في تطوير المنتجات المالية المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية والتي تساعد على تعميم وتوسيع خدمات الشمول المالي وحسن توجيه استغلال الموارد المتاحة، وعرض مدى التقدم في تلك الخدمات عن طريق الإفصاح عن الأرقام المقارنة.

٤- يساعد الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية على تقييم مدى تقدم البنك في نشر ثقافة التعاملات المالية الإلكترونية وجهوده في محو الأمية المالية كجزء من نشاط البنك الاجتماعي، ومدى انتشار البنك وعدد الفروع وعدد ماكينات ATM، بما يساعد مستخدمي الخدمات المالية من تقييم قدرة البنك وقربه لتلبية حاجات ورغبات العملاء.

٥- يساعد الإفصاح عن الشمول المالي في تعزيز التقارير المالية للبنوك نظراً لتعدد احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المتعلقة بمدى تأثير أنشطة الشمول المالي على أداء البنك متمثلاً في الربحية والسيولة وكفاية رأس المال وجودة الأصول ومدى المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، ومن ثم يساعد الإفصاح عن الشمول المالي في توضيح العلاقة بين المعلومات المالية وغير المالية ويسلط الضوء على كيفية ربط العوامل الداخلية مثل الموارد والعلاقات بنموذج العمل وإستراتيجية البنك.

٦- يساهم الإفصاح عن أنشطة الشمول المالي في تحقيق مخاطر السمعة، حيث يبين مسئولية البنك تجاه المجتمع ومدى مساهمته في محاربة الفقر ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يعد الشمول المالي أحد أهم ركائز تحقيق التنمية المستدامة.

٧- يساعد الإفصاح عن أنشطة الشمول المالي ومدى توافر خدمات مصرفية متطورة تعتمد على التكنولوجيا في تقليل مخاطر الأزمات، وخاصة وقت أزمة فيروس كورونا المستجد كانت التكنولوجيا الرقمية والمالية أحد أهم دعائم مواجهة الكثافة داخل البنوك، وعندما يتم الإفصاح عن تلك الخدمات يستطيع العملاء تنفيذ عملياتهم المصرفية دون الحاجة إلى الذهاب للبنك.

٨- يساعد الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية في تقييم مدى توافق البنك مع التشريعات والقواعد المنظمة وتوجيهات الجهات المعنية بالتوسع في أنشطة الشمول المالي، بما يبث روح الطمأنينة لدى أصحاب المصالح بخصوص مستقبل واستمرارية البنك.

٩- يوفر الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية المنشورة للمحللين بعض المعلومات الضرورية عند بناء نماذج التنبؤ المتعلقة بالتدفقات المالية المستقبلية، حيث إنه عند بناء نماذج التنبؤ يؤخذ في الاعتبار ظروف عدم التأكد والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها السوق، وبالتالي فإن توفير معلومات عن هذه المخاطر يعد السبيل للتصدي لها من خلال مزيد من الشفافية والإفصاح لتحقيق الاستقرار المالي والتجاري.

١٠- يوفر الإفصاح عن الشمول المالي أسس مبادئ حماية المستهلك المالي، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الإلكترونية بما يدعم الثقة في البنك ويسهم في توسيع قاعدة العملاء وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة.

سابعاً: الدراسة الميدانية:

بعد أن تناول الباحث الجانب النظري من البحث، يهدف هذا الجزء إلى التعرف على آراء مجموعة من الأطراف الممثلة لعينة الدراسة لتحديد مدى وجود اختلافات بين فئات عينة الدراسة حول المدخل المقترح للإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وتأثيره على تعزيز التقارير المالية للبنوك التجارية للوقوف على مدى رفض أو قبول فروض البحث. واعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي بدرجة تتراوح بين موافق تماماً (٥) وموافق (٤) ومحايد (٣) وغير موافق (٢) وغير موافق على الإطلاق (١). ويوضح الجدول التالي عدد القوائم المستلمة من المشاركين في الاستقصاء.

جدول رقم (١)

عدد القوائم المستلمة والصالحة للتحليل الخاصة بفئات عينة البحث

بيان	مصرفيون	عملاء	أكاديميون	محللون ماليون	إجمالي
عدد	٢٣	٥٨	٣٨	١٢	١٣١
نسبة	% 17.6	% 44.3	% 29	% 9.2	% ١٠٠

المصدر: إعداد الباحث

نتائج التحليل الإحصائي واختبارات الفروض:

يتناول الباحث نتائج التحليل الإحصائي لتحديد مدى قبول فروض الدراسة أو رفضها من حيث آراء المستقصي منهم وذلك على النحو التالي:

١- اختبار الثبات والصدق لقائمة الاستقصاء:

يسهم هذا الاختبار في معرفة مدى تجانس إجابات مفردات فئات العينة، وقد قام الباحث بتحديد معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach باعتباره أكثر أساليب الاعتمادية Reliability دلالة في تقييم درجة التناسق الداخلي للبنود المكونة لقائمة الاستقصاء، وتتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach بين (الصفر) و(الواحد)، ومن المتعارف عليه أنه كلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود درجة ثبات مرتفعة، وكلما اقتربت من الصفر دل ذلك على عدم وجود ثبات، والجدول التالي يوضح معاملات الثبات والصدق لمقاييس الدراسة.

جدول رقم (٢)

معاملي الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستقصاء

البيـــــــــــــان	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المتغير المستقل (مؤشرات الإفصاح عن معلومات الشمول المالي)	٥٥	٠,٩٧٢	٠,٩٨٥
المتغير التابع (انعكاسات الإفصاح عن الشمول المالي على تعزيز التقارير المالية للبنوك التجارية)	١٢	٠,٩٤١	٠,٩٧٠
قيمة ألفا الإجمالية لمتغيرات البحث	٦٧	٠,٩٧٥	٠,٩٨٧

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول أن معامل ألفا كرونباخ لكافة متغيرات وفروض البحث تتجاوز (٠,٦) وهي القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ، وحيث بلغت قيمة معامل الثبات الإجمالية (٠,٩٧٥)، وكذلك بلغت قيم معامل الصدق الإجمالية (٠,٩٨٧)، (معامل الصدق يساوى الجذر التربيعي لمعامل الثبات) مما يعنى أن

متغيرات قائمة الاستقصاء تتسم بالثبات والصدق بدرجة كبيرة وبالتالي إمكانية الاعتماد على نتائج الاستقصاء والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف البحث واختبار الفروض.

٢- نتائج التحليل الإحصائي (اختبار كروسكال والاس Kruskal-Wallis) لاختبارات الفروض حول مدى وجود اختلافات بين فئات عينة البحث:

يتناول الباحث عرض نتائج التحليل الإحصائي للتحقق من مدى وجود اختلافات بين فئات عينة الدراسة والذي يمكن تناوله على النحو التالي:

١/٢- نتائج التحليل الإحصائي بشأن مؤشرات الإفصاح عن معلومات الشمول المالي لدعم انتشار أنشطة الشمول المالي والذي يمكن تناوله من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار كروسكال والاس Kruskal-Wallis حول متغيرات الفرض الأول بشأن مؤشرات الإفصاح لدعم وانتشار أنشطة الشمول المالي:

كود المتغير	مؤشرات الإفصاح عن معلومات الشمول المالي	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً للوظيفة				Chi-Square	مستوى المعنوية
		مصرفي	عميل	أكاديمي	محلل مالي		
x1	عدد الفروع المصرفية للبنك	4.70	4.40	4.50	4.50	3.958	.266
x2	عدد المراكز أو المدن الحضرية التي لا يوجد بها فرع للبنك	4.70	3.81	4.21	4.17	19.127	.000
x3	نسبة المراكز أو المدن الحضرية التي لا يوجد بها فرع للبنك من إجمالي مراكز ومدن الجمهورية	4.26	3.66	4.05	4.26	13.246	.004
x4	عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs	4.70	4.07	4.45	4.67	7.329	.062
x5	عدد المراكز أو المدن الحضرية التي لا يوجد بها ماكينة صراف آلي ATM	4.70	3.97	4.21	4.00	9.362	.025
x6	نسبة المراكز أو المدن الحضرية التي لا يوجد بها ماكينة صراف آلي ATM من إجمالي مراكز ومدن الجمهورية	4.52	3.62	3.95	4.17	14.075	.003
x7	عدد نقاط البيع P.O. S	4.43	3.64	3.95	4.50	12.635	.005
x8	عدد الحسابات الجارية للعملاء	٤,٣٠	٣,٨٦	3.79	4.33	7.061	.070
x9	نسبة استخدام الحسابات الجارية بشكل دوري	٤,٢٦	٣,٧٨	٤,١٧	3.89	5.988	.112
x10	عدد حسابات التوفير للعملاء	4.22	3.78	3.82	٤,٦٧	12.672	.005
x11	نسبة استخدام حسابات التوفير للعملاء من إجمالي عدد الحسابات	٤,٢٢	3.62	٣,٧٩	3.82	10.865	.012
x12	عدد بطاقات الائتمان للعملاء	3.91	3.95	4.00	4.01	3.496	.321
x13	نسبة استخدام بطاقات الائتمان للعملاء من إجمالي البطاقات المصدرة	٣,٨٣	٣,٧٦	3.92	4.17	1.713	.634
x14	عدد بطاقات الخصم المباشر	4.35	3.71	3.87	٤,٢٥	10.116	.018
x15	عدد حسابات الهواتف الذكية	3.96	3.53	3.87	4.33	6.128	.106

x16	عدد معاملات الدفع عن طريق الهاتف	٤,٠٠	٣,٧٦	4.00	٤,٢٣	1.262	.738
x17	عدد الخدمات الإلكترونية التي يتيحها البنك على الموقع الإلكتروني	4.48	3.93	4.29	4.50	4.358	.225
x18	عدد العملاء الذين أنهوا خدماتهم الإلكترونية على موقع البنك	3.74	3.36	3.76	3.67	3.346	.341
x19	نسبة العملاء الذين أنهوا خدماتهم الإلكترونية على موقع البنك من إجمالي العملاء	4.17	3.53	3.97	3.43	7.317	.062
x20	عدد العملاء الذين يستخدمون تطبيق الخدمات البنكية	4.30	3.76	4.13	٤,٣٣	7.244	.065
x21	نسبة العملاء الذين يستخدمون تطبيق الخدمات البنكية من إجمالي العملاء	4.35	3.81	4.08	٤,٥٣	6.732	.081
x22	عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية قائمة	4.43	3.86	4.11	3.83	11.689	.009
x23	عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة	4.26	3.72	٤,٠٣	٣,٣٢	8.389	.039
x24	عدد وقيمة القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة	4.39	٣,٦٦	4.05	3.67	11.818	.008
x25	نسبة القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك	3.82	3.48	3.95	3.67	12.687	.005
x26	عدد وقيمة القروض الممنوحة للأفراد	٤,٣٠	3.78	٣,٨٢	4.17	5.466	.141
x27	عدد وأنواع وقيمة الودائع للأفراد	4.52	3.76	4.11	4.03	14.392	.002
x28	نسبة القروض الممنوحة للأفراد من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك	4.26	4.01	4.13	3.83	5.546	.136
x29	عدد ونوعية المستندات المطلوبة لفتح حساب	4.30	3.81	4.05	4.00	3.745	.290
x30	عدد وتفاصيل المبادرات التي قدمها البنك لتعزيز الشمول المالي	4.35	3.84	4.08	3.98	4.942	.176
x31	معدل الفائدة الحقيقي والمتغير على القروض شاملة كافة المصاريف والتأمين حسب مدة القرض	4.17	4.02	4.24	4.14	1.997	.573
x32	معدل الخصم على القروض في حالة الرغبة في السداد المعجل	4.48	4.32	4.26	٤,٣٣	5.046	.168
x33	معدلات الفائدة المتغيرة على الإيداع حسب المدة	٤,٣٩	3.95	4.29	٤,١٧	4.991	.172
x34	تكلفة فتح الحساب	4.43	٤,٥٢	٤,١٣	٣,٩٠	9.384	.025
x35	المصاريف الشهرية أو السنوية على الحساب	4.35	٤,٢٦	4.21	3.50	10.970	.012
x36	مصاريف خدمة الإنترنت البنكي	4.65	4.15	٤,٢٤	3.67	12.790	.005
x37	مصاريف خدمة الهاتف المحمول	4.57	4.18	4.34	3.98	10.725	.013
x38	مصاريف إصدار بطاقات الخصم والائتمان	4.45	3.88	4.11	3.83	9.832	.020
x39	مصاريف استخدام بطاقات الخصم والائتمان	4.61	3.91	4.13	٤,٠٩	10.081	.018

x40	مصاريف إصدار وطباعة كشوف الحساب والشهادات البنكية	4.27	4.17	4.18	4.00	2.666	.446
x41	مصاريف إصدار دفتر الشيكات	4.39	4.78	4.00	٤,٠٦	6.241	.100
x42	مصاريف التحويلات المحلية والدولية	4.52	3.86	4.16	3.83	8.611	.035
x43	تكلفة استخدام نقاط البيع	4.26	3.79	4.29	3.89	7.963	.047
x44	متوسط وقت انتظار العميل في فروع البنك	3.35	3.60	4.13	3.50	8.254	.041
x45	نسبة العملاء الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط وقت الانتظار	3.61	3.53	4.00	٣,٦٧	3.454	.327
x46	نسبة شكاوى العملاء من إجمالي عدد العملاء	3.87	3.73	4.03	3.55	4.696	.195
x47	الإجراءات التي اتخذها البنك لحماية حقوق العملاء	4.36	3.98	4.18	4.17	3.000	.392
x48	نسب السيولة	3.74	٣,٩١	4.13	3.89	2.207	.531
x49	نسب الربحية	٣,٨٧	3.66	4.18	3.67	5.605	.132
x50	نسب كفاية رأس المال	3.91	3.72	4.08	3.85	5.535	.137
x51	نسب أو مؤشرات جودة الاصول	4.17	3.95	4.21	4.01	6.528	.089
x52	ربحية السهم	3.98	3.78	4.31	4.17	5.251	.154
x53	القيمة الدفترية للسهم	٣,٩٦	3.74	4.13	4.33	4.823	.185
x54	القيمة السوقية لسهم	4.15	3.93	4.16	4.43	2.983	.394
x55	نسبة الحصة السوقية للبنك من إجمالي السوق المصرفي	٤,٢٦	3.68	4.34	3.83	7.113	.068
	إجمالي	4.24	3.8	4.11	4.01	9.481	.024

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي.

يتضح من اختبار الفرض الأول أن مستوى Chi-Square لإجمالي الفرض الأول ٩,٤٨ بمستوى معنوية ٠,٠٢٤ وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪ وهذا يعني وجود اختلافات بين آراء فئات المستقصي منهم حول بنود الإفصاح عن معلومات الشمول المالي، ويُرجِع الباحث هذا الاختلاف حول مدى أهمية تلك البنود لكل فئة ومدى الاستفادة من الإفصاح عن تلك البنود، ومنها مثلاً البنود الخاصة بتكاليف الخدمات البنكية فكان هناك درجة موافقة كبيرة عليها من قِبل المصرفين والعملاء ثم الأكاديميين وكانت أقل موافقة فئة المحللين الماليين، وذلك لأن قرار العميل وخاصة محدود الدخل يتوقف على تكلفة الخدمة وكان الرأي متوافق مع وجهة نظر المصرفيين والأكاديميين، بينما من الممكن من وجهة نظر المحللين الماليين أن الإفصاح عن تكلفة الخدمة المصرفية يزيد من المنافسة بما يؤثر على مؤشرات الأداء المالي للبنك. وفي ضوء ما تقدم تقرر قبول الفرض الأول وهو "توجد اختلافات بين آراء المستقصي منهم حول مؤشرات الإفصاح عن معلومات الشمول المالي للبنوك التجارية المصرية".

٢/٢- نتائج التحليل الإحصائي للفرض الثاني بشأن انعكاسات الإفصاح عن معلومات ومؤشرات الشمول المالي على تعزيز التقارير المالية للبنوك التجارية، والذي يمكن تناوله من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار كروسكال والاس Kruskal-Wallis حول متغيرات الفرض الثاني بشأن انعكاسات الإفصاح عن معلومات ومؤشرات الشمول المالي على تعزيز التقارير المالية للبنوك التجارية:

كود المتغير	انعكاسات الإفصاح عن معلومات ومؤشرات الشمول المالي على تعزيز التقارير المالية للبنوك التجارية	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً للوظيفة				Chi-Square	مستوى المعنوية
		مصرفي	عميل	أكاديمي	محلل مالي		
y1	يسهم الإفصاح عن الشمول المالي في دعم منظومة الابتكار داخل البنوك من خلال استحداث خدمات مصرفية جديدة أكثر تنافسية.	4.39	4.09	4.29	4.17	4.93	.177
y2	يعمل الإفصاح عن الشمول المالي على زيادة الحصة السوقية وفتح أسواق جديدة وجذب عملاء جدد بما يُمَكّن البنوك من زيادة مركزها التنافسي والحفاظ على عملاها.	4.13	3.98	4.18	4.21	.89	.829
y3	يسهم الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية في زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين وتضييق فجوة التوقعات بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية.	4.05	4.17	4.18	4.15	.82	.844
y4	يعمل الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية على تحقيق الشفافية بخصوص منافع ومخاطر الشمول المالي بما ينعكس على تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للبنوك وإقبالهم على الاستثمار في أسهم تلك البنوك.	4.26	4.09	4.23	4.33	4.14	.256
y5	يسهم الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية في تطوير المنتجات المالية المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية.	4.52	3.97	4.24	4.33	8.83	.032
y6	يساعد الإفصاح عن الشمول المالي في توضيح أهمية المعلومات المالية وغير المالية ويسلط الضوء على كيفية ربط العوامل الداخلية مثل الموارد والعلاقات بنموذج العمل وإستراتيجية البنك.	4.43	3.98	4.13	4.00	3.71	.294
y7	يسهم الإفصاح عن أنشطة الشمول المالي في تعزيز دور البنك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	4.35	4.08	4.08	4.17	5.20	.158
y8	يساعد الإفصاح عن أنشطة الشمول المالي في تقليل مخاطر الأزمات (مثل أزمة فيروس كورونا) حيث يستطيع العملاء تنفيذ عملياتهم المصرفية دون الحاجة إلى الذهاب للبنك.	4.70	4.12	4.21	4.33	9.31	.025

y9	يساعد الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية في نشر ثقافة التعاملات المالية الإلكترونية عن طريق محو الأمية المالية.	4.61	4.02	4.16	4.67	14.42	.002
y10	يساعد الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية في تقييم مدى توافق البنك مع التشريعات والقواعد المنظمة وتوجيهات الجهات المعنية بالتوسع في أنشطة الشمول المالي.	4.70	4.14	4.24	4.50	10.98	.012
y11	يوفر الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية المنشورة بعض المعلومات الضرورية عند بناء نماذج التنبؤ المتعلقة بالتدفقات المالية المستقبلية.	4.13	4.15	4.24	4.33	1.58	.664
y12	يوفر الإفصاح عن الشمول المالي أسس مبادئ حماية المستهلك.	4.30	4.11	4.15	4.17	1.89	.596
	إجمالي	4.39	4.11	4.19	4.28	3.79	.285

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي.

يتضح من اختبار الفرض الثاني أن مستوى Chi-Square لإجمالي الفرض الثاني ٣,٧٩ بمستوى معنوية ٠,٢٨٥ وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥٪ وهذا يعني عدم وجود اختلافات بين آراء فئات المستقصي منهم حول انعكاسات الإفصاح عن معلومات ومؤشرات الشمول المالي على تعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية، ويرجع ذلك الاتفاق بن فئات البحث إلى أن توسيع الإفصاح سواء في شكل معلومات مالية وغير مالية يعزز من قيمة المعلومات، وكانت أكثر الفئات اتفاقاً المصرفيين والمحليين الماليين والأكاديميين وأخيراً العملاء بما يوضح أهمية الإفصاح في التقارير المالية. وفي ضوء ما تقدم تقرر رفض الفرض الثاني وهو "توجد اختلافات بين آراء المستقصى منهم حول تأثير الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى على تعزيز التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية".

٣/٢ نتائج تحليل الارتباط والانحدار للفرض الثالث لتحديد نوع ودرجة العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن الشمول المالي وتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية ومعنوية تلك العلاقة:

يتناول الباحث في هذا الجزء عرض وتحليل نتائج الارتباط والانحدار بين متغيرات البحث، وذلك للتعرف على درجة وقوة واتجاه ومعنوية العلاقة بين متغيرات البحث. فكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على قوة الارتباط بين المتغيرات، وتدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة طردية، وتدل الإشارة السالبة على أن العلاقة عكسية ويمكن بيان علاقات الارتباط والانحدار من خلال ما يلي:

جدول رقم (٥)
(نتائج تحليل الارتباط والانحدار Correlations & Regression Analysis)
لتحديد نوع ودرجة ومعنوية العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن الشمول المالي وتعزيز التقارير المالية للبنوك التجارية

المتغير التابع	تعزيز التقارير المالية للبنوك التجارية		
المتغير المستقل	B	t. test	
		القيمة	مستوى المعنوية
مؤشرات الإفصاح عن معلومات الشمول المالي	٠,٦٦٣	10.072	٠,٠٠٠**
معامل الارتباط R	٠,٦٦٤		
معامل التحديد R2	٠,٤٤٠		
معامل التحديد المعدل Adj R2	٠,٤٣٦		
قيمة F المحسوبة	101.455		
مستوى المعنوية	٠,٠٠٠**		

** تشير إلى دلالة إحصائية عند ٠,٠٥

من خلال الجدول السابق أمكن التوصل إلى بعض النتائج التي نوضحها فيما يلي:

١- اشتمل نموذج الانحدار المتعدد على تعزيز التقارير المالية كمتغير تابع، وعلى مؤشرات الإفصاح عن معلومات الشمول المالي كمتغيرات مستقلة.

٢- بالنسبة لنوع وقوة العلاقة في النموذج، بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي المتعدد Multiple (Regression Analysis) والذي يوضح طبيعة العلاقة بين القيم التي يتنبأ بها نموذج الانحدار وبين القيم الفعلية للمتغير التابع نتيجة تأثره بالمتغيرات المستقلة (٠,٦٦٤)، وأن هذه العلاقة تمثل ٦٦,٤% (وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد في النموذج R) وأن هذه العلاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية.

٣- بلغ معامل التحديد أو (التفسير) - R^2 - (Coefficient Of Determination) (٠,٤٤٠) وهو ما يشير إلى أنه يمكن تفسير (٤٤%) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع على أنه يرجع إلى المتغير المستقل ذات التأثير المعنوي في نموذج الانحدار، كما تبلغ قيم معامل التحديد المعدلة (Adj R^2) (Adjusted Determination Coefficient) (٠,٤٣٦) والذي يراعي التحيز الممكن حدوثه مع - R^2 - وذلك مع ارتفاع عدد المتغيرات المستقلة (أو التفسيرية) في النموذج ومع انخفاض حجم العينة، وهو ما يعني أن (٤٣,٦٪) من التباين في المتغير التابع يرجع إلى المتغيرات المستقلة، كما تشير النتائج لمعنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية (٥%) لجميع المتغيرات.

وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر قبول الفرض الثالث القائل بأنه "توجد علاقة ارتباط بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وتعزيز التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية"، وذلك وعند مستوى معنوية (٥%) وفقاً لاختبار (ف)، وأنه توجد علاقة معنوية عند مستوى دلالة إحصائية.

سابعاً: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

استهدف البحث التوصل إلى مدخل مقترح كمرشد للإفصاح عن مؤشرات ومعلومات الشمول المالي وبيان مدى تأثيره على تعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

١- وجود اختلافات بين آراء فئات المستقصي منهم حول بنود المدخل المقترح للإفصاح عن معلومات الشمول المالي من حيث فئات عينة الدراسة فكانت متوسط إجابات فئة المصرفيين (4.24) وهذا يدل على مدى إدراك المصرفيين بأهمية وجود مؤشر للإفصاح عن مؤشرات ومعلومات الشمول المالي، ثم يأتي فئة الأكاديميين بمتوسط حسابي (4.11) وترجع درجة الموافقة من قبل الأكاديميين إلى مدى الاهتمام بالشمول المالي على المستوى البحثي والأكاديمي ومدى مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضرورة وجود مؤشر يقيس الشمول المالي وذلك الإفصاح عنه في التقارير المالية للبنوك التجارية، ثم كانت درجة موافقة المحللين الماليين على عناصر ومؤشرات الإفصاح عن الشمول المالي بمتوسط حسابي (٤,٠١) وكانت أكثر مؤشرات الإفصاح عن الشمول المالي المتعلقة بالمؤشرات الخاصة بالتوسع في تقديم الخدمات وابتكار خدمات جديدة والانتشار ومن ثم التأثير على معدلات الأداء المصرفي، وكانت أقل درجات على بنود الإفصاح عن مؤشرات ومعلومات الشمول فئة العملاء بمتوسط حسابي (٣,٨٠) وترجع درجة موافقة العملاء المنخفضة إلى عدم وجود معرفة كاملة بمصطلح الشمول المالي من قبل العملاء، وأنه ما زلنا نحتاج إلى المزيد من التوعية وزيادة الثقافة المالية والعمل على محو الأمية المالية.

٢- عدم وجود اختلافات بين آراء فئات المستقصي منهم حول انعكاسات الإفصاح عن معلومات ومؤشرات الشمول المالي على تعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية، وكانت متوسط إجابات فئة المصرفيين (4.39) ثم كانت درجة موافقة المحللين الماليين بمتوسط حسابي (4.28) ثم يأتي فئة الأكاديميين بمتوسط حسابي (4.19) ثم العملاء بمتوسط (4.11)، وبمستوى معنوية إجمالية (0.285) ويعبر ذلك عن مدى أهمية الإفصاح المعلومات بصفة عامة وعن الشمول المالي بصفة خاصة، وأن توسيع الإفصاح سواء في شكل معلومات مالية وغير مالية يعزز من قيمة المعلومات.

٣- وجود علاقة ارتباط موجبة بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦٦٤)، بما يؤكد على ضرورة الإفصاح عن معلومات الشمول المالي ومدى أهمية الوصول والاتفاق على نماذج محددة يتم التوافق عليها من كافة الجهات الرقابية والتنظيمية والجهود البحثية للقياس والإفصاح عن الشمول المالي وضرورة وجود إلزام للبنوك بالإفصاح عنها.

وفي ضوء ما تم عرضه والنتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

- التنسيق بين الجهات الرقابية والتنظيمية على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي للعمل على الوصول إلى وإعداد نموذج للقياس والإفصاح عن الشمول المالي متفق عليه من قبل تلك المنظمات كمقررات لجنة بازل على سبيل المثال يكون مرشداً للبنوك في القياس والإفصاح عن الشمول المالي.
- في ضوء الأهمية المتزايدة للشمول المالي كأحد أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي والدولي وأحد محاور المسئولية الاجتماعية للبنوك تجاه تنمية وتطوير المجتمعات التي تتواجد بها والحد من الفقر، أصبح من الضروري إلزام البنوك بالإفصاح عن معلومات الشمول المالي وبرامج محو الأمية المالية التي يعاني منها أغلب الدول النامية.
- إطلاق الحرية للبنوك في تحديد أسعار الفائدة ومصروفات تقديم بعض الخدمات، ويكون تدخل البنك المركزي في تحديد معدلات الفائدة في نطاق تحديد حد أدنى وحد أقصى لأسعار الفائدة بحيث يعطي البنوك بعض الحرية لزيادة المنافسة بين البنوك في تقديم خدمات مبتكرة ويكون لها الحرية في تحديد أسعار الفائدة عليها.

- العمل على تطوير الإفصاح لدى البنوك عن كافة الخدمات التي تقدم للعملاء شاملة كافة مصاريف تلك الخدمات بشكل محدد ومعلن من قبل البنوك وتشجيعها من قبل الجهات الرقابية، فهذا من شأنه زيادة درجة المنافسة بما يعمل على تقديم خدمات متنوعة وبتكاليف معقولة تناسب احتياجات الفئات المختلفة.
- العمل على تطوير المعايير المهنية والمحاسبية على أن يخصص مجموعة من المعايير والإرشادات من قبل الجهات التنظيمية والرقابية تخص الجهاز المصرفي تحت مسمى (المعايير المهنية والمحاسبية للجهاز المصرفي) تتوافق مع طبيعة العمليات التي يقوم بها والخدمات التي يقدمها في ضوء التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية.

الدراسات المستقبلية:

١- أثر التوسع في أنشطة الشمول المالي على مؤشرات السلامة المالية للبنوك التجارية في ضوء مقررات لجنة بازل.
٢- نموذج مقترح لقياس أثر الشمول المالي على الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء معيار التقارير المالية الدولية IFRS 9 ومقررات لجنة بازل.
٣- دور القياس والإفصاح عن معلومات الشمول المالي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية المصرية.
٤- نموذج مقترح لأثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الشمول المالي على الجدارة الائتمانية للبنوك التجارية.
٥- أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات الشمول المالي على التصنيف الائتماني للبنوك التجارية المصرية.

مراجع البحث

أ- المراجع العربية:

١- إبراهيم، رشا أحمد على، (٢٠١٩)، "أهمية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإفصاح عنه في تعزيز مصداقية التقارير المالية- دراسة ميدانية على البنوك المدرجة بالبورصة المصرية"، **المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة- جامعة طنطا بعنوان التنمية المستدامة والشمول المالي- الرؤى والآثار والتداعيات**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص ٢٣٤-٢٧٩.

٢- إبراهيم، محمد زيدان، الصعيدي، شريف سعد، (٢٠١٨)، "أثر مقررات بازل ٣ على قيمة البنك لتعزيز استقرار الشمول المالي"، **المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ٥٥٥-٦٠١.

٣- البنك المركزي المصري، (٢٠٢٠)، "قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي"، القانون رقم ١٩٤، **الجريدة الرسمية**، العدد ٣٧ مكرر (و)، السنة الثالثة والستون.

٤- أحمد، محمد مشرح على، (٢٠١٩)، "دراسة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة- دراسة تطبيقية"، **المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة- جامعة طنطا بعنوان التنمية المستدامة والشمول المالي- الرؤى والآثار والتداعيات**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص ٤١٠-٤٤٥.

٥- الشطناوي، حسن محمود، (٢٠١٨)، "أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية: دراسة تطبيقية"، ***مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية***، الجامعة الإسلامية بغزة، ص ٢١٥-٢٦٦.

٦- المعصراوي، حماده السعيد، (٢٠١٩)،"مؤشر للإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية التقارير المالية في البنوك"، ***مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي***، العدد ٨٩، ص٣٦- ٤٣.

٧- باغه، محمد أحمد، (٢٠٢١)، "دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية"، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٥١، العدد ٤، ص ٤٣١-٥٣٢.

٨- بن رجب، جلال الدين، (٢٠١٨)،"احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية "، **صندوق النقد العربي**، ص١-٢٠.

٩- جرد، نور الدين، (٢٠٢٠)، "أثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية على تدعيم جودة المعلومات المالية- دراسة استطلاعية"، ***مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية***، جامعة زيان عاشور بالجفلة، الجزار، المجلد السادس، العدد الثاني، ص: ٥١ -٠.

١٠- شحاته، محمد موسى على، (٢٠١٩)، "نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي- مع دراسة تطبيقية"، ***مجلة البحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ٦٠١-٦٦٨.

١١- شعبان، محمد رمضان محمد، (٢٠١٩)، "أثر الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في مؤشر مسئولية الشركات المصري"، ***مجلة البحوث المحاسبية***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ٣٧- ٨٠.

١٢- صندوق النقد العربي، (٢٠١٥)، "العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي"، ***أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية***، ص١-٤٠.

١٣- عبد الحفيظ، زينب ممدوح، (٢٠١٨)، "الإفصاح غير المالي والبدء في الشمول المالي فى مصر"، **المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ٥٥- ٧٧.

١٤- عقل، يونس حسن، زهري، علاء فتحي، (٢٠٢٠)، "تطوير الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية لتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك العاملة في البيئة المصرية: دراسة تطبيقية"، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية***، كلية التجارة، جامعة حلوان، المجلد ٣٤، العدد الرابع، ص ٢٠١- ٢٦٢.

١٥- يونس، نجاة محمد مرعي، (٢٠١٩)، " أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك المدرجة بالبورصة السعودية"، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ٢١٥-٢٦٦.

ب - المراجع الأجنبية:

1- Alm El-Din, M., Ameen, A. (2021), "Covid-19 Moderates the Relationship between Financial Inclusion Disclosure and Banking Industry Performance: Theoretical Framework", **The Scientific Journal of Trade and Finance**, Tanta University, Volume 41, Issue 2, Page 1-16.

2- Allen, F, Kunt. A, Klapper. L, Peria. M, (2016). "The foundations of financial inclusion: understanding ownership and use of formal accounts". ***Journal of Finance***, No 27, pp 1-30.

3- Attia, H & Benson, C, 2018, "Digital Financial Services: Payment Aspects for Financial Inclusion in the Arab Region", ***Working Paper, Arab Monetary Fund***, pp 1-82.

4- Bachoo, K., Tan, R., Wilson, M., (2013), "Firm Value and Quality Sustainability Reporting in Australia", ***Australian Accounting Review:*** Vol. 23, issue 1, PP 67-87.

5- BCBS: (2016)," Guidance on the application of the Core principles for effective banking supervision to the regulation and supervision of institutions relevant to financial inclusion, **Consultative Document**, 31 March.

6- Bose. S, Bhattachatyya. A, Islam. S, (2016)." Dynamics of Firm-Level Financial Inclusion: Empirical Evidence from an Emerging Economy", ***Journal of Banking and Finance Law and Practice,*** Vol. 9, No. 1. pp 47-68.

7- Bose. S, Saha. A, Habib. Z, Islam. (2017)." Non-Financial Disclosure and Market-Based Firm Performance: The Initiation of Financial Inclusion ", ***Journal of Contemporary Accounting & Economics***, Vol.13, Issue.1. pp263-281.

8- Bose. S, Habib. Z, Rashid.A, Islam. S, (2018)." What drives green banking disclosure? An institutional and corporate governance perspective", ***Asia Pacific Journal of Management,*** Vol. 35, Issue.2. pp 501–527.

9- Cámara, N, Tuesta. D, (2017)," Measuring financial inclusion: a multidimensional index" ***Working Paper***, Madrid, available at: www.bis.org.

10- Chen, F., Hope, K., Li, Q., Wang, X., (2011), "Financial Reporting Quality and Investment Efficiency of Private Firms in Emerging Markets", ***The accounting review: a journal of the American Accounting Associatio*n**, Vol. 86, No. 4, pp. 1255-1288.

11- Dima, B., Cuman, I., Saramat, O., (2013), "Effects of Financial and Non-Financial Information Disclosure on Prices' Mechanisms for Emergent Markets: The Case of Romanian Bucharest Stock Exchange, ***Accounting and Management Information Systems***, Vol 12, Issue 1, PP 76-100.

12- Ikram, I. & Lohdi, S.,(2015**),** "Impact of Financial Inclusion on Banks Profitability: An Empirical Study of Banking Sector of Karachi, Pakistan", ***International Journal of Management Sciences and Business Research***, Vol 4, Issue 10. pp88-98.

13- Hahn, R. & Michael, K. (2013), "Determinants of Sustainability Reporting: Areview of Results, Trends, Theory and Opportunities in an Expanding. Field of Research", ***Journal of Cleaner Production***, Vol 59, PP 5-21.

14- Haji, A. & Hossain, D. M., (2016),"Exploring the implications of integrated reporting on organizational reporting practice Evidence from highly regarded integrated reporters", ***Qualitative Research in Accounting & Management***, Vol. 13, Issue. 4, pp. 415-444.

15- Herath, K, A. & Albarqi, N., (2017), "Financial Reporting Quality: A Literature Review", ***International Journal of Business Management and Commerce,*** Vol. 2, No. 2, PP 1-15.

16- Kumar, N. (2013), "Financial Inclusion and its Determinants: Evidence from India", ***Journal of economic Policy***, Vol .5, issue 1, pp 4-19.

17- Le, T, Chuc. A, Hesary. F. (2019), "Financial inclusion and its impact on financial efficiency and sustainability: Empirical evidence from Asia**", *Borsa Istanbul Review***, Available online at www.sciencedirect.com

18- OECD (2018). "Financial inclusion and consumer empowerment in Southeast Asia", PP 1-52. www.oecd.org.

19- United Nations, (2016), "Digital financial inclusion. International telecommunication union (ITU), ***issue brief series***, inter-agency task force on financing for development, July. United Nations, Available at: http://www.un.org/esa/ffd/wpcontent/uploads/Digital-Financial

20- Rahmawati, M., Ab Rashid, H., Bin Annuar, A., Alawiyah, S., (2020), "Financial Inclusion Disclosure in Islamic Microfinance: The Case of Baitul Mal Wa Tamwil", **Enhancing Financial Inclusion through Islamic Finance**, Volume 2., pp 242-222.

21- The Financial Stability Board (FSB),2020, The Implementation and Effects of Financial Regulatory Reforms, Annual Report.

22- Sharma, A., Kukreja, S, (2013), "An Analytical Study: Relevance of Financial Inclusion for Developing Nations*"., International Journal of Engineering and Science*, Vol.2, Issue 6, Pp 15-20

23- Shihadeh, F. H, Hannon, A, Guan. J, Haq. I, Wang. X, (2018), "Does Financial Inclusion Improve the Banks' Performance? Evidence from Jordan", ***Global Tensions in Financial Markets Research in Finance,*** Volume 34, 117–138.

24- Sustainability Accounting Standards Board (2014), "Sustainability Accounting Standard no 101 Commercial Banks (FN-CB)". Available at www.SASB.ORG

25- Sustainability Accounting Standards Board (2017), "SASB Conceptual Framework", Available at www.SASB.ORG

26- World Bank. (2017), "The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution ".

27- World Bank (2015), Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion. Washington, DC.
http://data.worldbank.org/datacatalog/financial_inclusion

28- World Bank (2016), Global Financial Development Report 2015: Financial Inclusion Washington, DC
http://data.worldbank.org/datacatalog/financial_inclusion.

29- World Bank (2017), Global Financial Development Report 2016: Financial Inclusion. Washington, DC
http://data.worldbank.org/datacatalog/financial_inclusion.